Forum of EthnoGeoPolitics

Main Article—Guest Column

تأسيس النظام السياسي التركماني العراقي وانهياره تحت تسلط الدولة التركية ١

(The Emergence and Collapse of the Iraqi Turkmen Political System under the Domination of Turkey)

شيث جرجيس (Sheth Jerjis)

This article concerns the Arabic translation of the same English-language contribution in the preceding Winter 2020 issue of our journal, translated by the author himself.

English Abstract *This study presents the emergence and the workflow of the Turkmen political system under control of Turkish authorities in the form of time periods. It examines the objectives of the Turkish policy towards the Turkmen of Iraq, and analyses the continuous deterioration of the Turkmen policies and human rights situations, which have been subjugated to the Turkish national interests and policies. This study evaluates the influences of the geopolitical changes and the accompanied changes in Iraq on the Turkmen of Iraq and the Turkish policies towards the Turkmen there and elsewhere. This article is a summary of the book by the Iraqi Turkmen Human Rights Research Foundation (SOITM) titled* Turkey's Iraqi Turkmen Policy: Merciless Exploitation and Violation of International Law (*see SOITM 2019 in Bibliography and advert on p.209*).

سياسي تركماني

(لكل اجتماع للسياسيين التركمان مع جهات في الاقليم او من خارجه، كان

المسؤولين الاتراك يحددون المسؤولين التركمان الذين سوف يحضرون تلك الاجتماع، وكانوا يكتبون تقريرا مفصلا ويقرؤونه على المسؤولين التركمان الذين يحضرون الاجتماع... وكان كل تركماني يحضر الاجتماع عليه ان يكتب ملاحظاته، ثم يعطون التقرير لرئيس الوفد ليلتزم به خلال الاجتماع... وكثير من المرات كنا ننحرج لان الذين نلتقي بهم كانوا يسألون أسئلة أو يطرحون اقتراحات لا يوجد في تلك التقارير المعطى لنا من قبل المسؤولين الاتراك، وكنا ننظر أحدنا الى الاخر ونتكلم بأعيننا ونبقى غير قادرين عمل اي شيء. ولعدم قدرتنا على الإجابة كانوا الذين نلتقي بهم يستهزؤون بنا، بصراحة، كنا مثل انسان آلي «روبوت»)

الخلاصة تقدم هذه الدراسة ظهور وسير عمل النظام السياسي التركماني تحت سيطرة الدولة التركية في شكل فترات زمنية. وتبحث في اهداف السياسة التركية تجاه تركمان العراق، وتحلل التدهور المستمر للسياسات التركمانية وأوضاع حقوق الانسان للتركمان التي أُخضعت للمصالح والسياسات التركية تجاه التركمان. كما تُقيّم هذه الدراسة التغييرات الجيوسياسية في العراق وتأثيراتها على تركمان العراق وعلى السياسات التركية تجاههم. تعتبر هذه المقالة ملخص للكتاب الذي أعدته مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق (سويتم) بعنوان "السياسة التركية تجاه تركمان العراق: استغلال بدون رحمة وانتهاك للقانون الدولي" (انظر الى سويتم ٢٠١٩ في المراجع).

المقدمة

بدأ تهميش تركمان العراق مع تأسيس الدولة العراقية. اما سياسات صهر واستيعاب التركمان وتغيير ديموغرافية مناطقهم كانت قد بدأت من قبل نظام البعث في عام ١٩٧٠.

بدأت انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق من قبل السلطات الكردية في مدينة أربيل بعد تأسيس المنطقة الامنة في عام ١٩٩١ لتشمل تلك الانتهاكات جميع المناطق التركمانية بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣، اذ سيطرت السلطات الكردية على هذه المناطق. ثم جاءت ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والتي غيرت اسمها بعد ذلك الى الدولة الإسلامية، وتعرض التركمان لانتهاكات صارخة لحقوق الانسان.

أجبرت الظروف الجيوسياسية النظام السياسي التركماني أن يتأسس في المنفى في تركيا في عام ١٩٩٠ واستمر بالنمو هناك لفترة من الزمن. بقيت المؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني التركمانية ومنذ تأسيسها تحت سيطرة السلطات التركية، والتي اخضعتها للمصالح الوطنية التركية.

تم تشكيل نواة لمجلس تركمان العراق وتحت عنوان شورى التركمان ضمن مشروع تأسيس الجبهة التركمانية للسلطات التركية في عام ١٩٩٤، وتطور شورى التركمان فيما بعد الى مجلس تركمان العراق في عام ٢٠٠٥.

بعد ستة سنوات وتحديدا في شهر مايس من العام ٢٠١١ تم حل مجلس تركمان العراق من قبل السفارة التركية في بغداد. ومنذ ذلك الحين، افشلت تركيا جميع محاولات السياسيين والمثقفين التركمان لتأسيس مجلس تركمان العراقي المستقل، ومازالت تمنع تحقيقه. كانت ثورة مجموعة من طلبة وشباب التركمان في عام ٢٠١٥ اخر هذه المحاولات، اذ استولوا على بناية المجلس التركماني مطالبين تأسيس مجلس تركماني عام ومستقل. قضت تركيا على هذه الثورة لطلبة وشباب التركمان في فترة قصيرة.

تعد السياسة التركية تجاه تركمان العراق هي السبب الرئيسي في فشل النظام السياسي التركماني واستمرار انتهاك حقوقهم. عانى النظام السياسي التركماني من الاستغلال والاستبداد والعقوبات والإذلال تحت هيمنة الإدارة التركية الى ان وصل الى الانهيار الكامل، وبالتالي فان انهيار النظام السياسي التركماني هو السبب الرئيسي للوضع البائس الذي يعيشه تركمان العراق اليوم

وضع حقوق الانسان لتركمان العراق

يرجع تاريخ انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق الى تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١. اذ تم تقليل عدد نفوس تركمان العراق من قبل الانتداب البريطاني والدولة العراقية إلى نسبة ٢% خلال تأسيس الدولة العراقية من قبل الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى. من خلال التقديرات والتعدادات المظللة والذي أدى الى عدم ملاحظة الحجم السكاني الكبير للتركمان في العراق من قبل المجتمع الدولي والقوى الإقليمية والعالمية. يمكن اعتبار هذا التقزيم لعدد نفوس التركمان في العراق من الأسباب الرئيسية في استمرار تعرض تركمان العراق لانتهاكات حقوق الإنسان والفشل في جذب انتباه وسائل الاعلام العالمية والمنظمات ذات الصلة.

تم حرمان التركمان من التعليم بلغة الأم (مؤسسة سويتم ٢٠٠٩) وأصبح من الصعوبة ارتقائهم الى المناصب الرفيعة في الدولة فضلا عن منعهم من تأسيس مؤسسات ثقافية وسياسية تركمانية وتعرضهم الى مذبحة ١٤ تموز ١٩٥٨ في محافظة كركوك. (بطاطو ١٩٧٨)

بعد عام ١٩٧٠ وتحديدا في فترة نظام حكم البعث، تعرض التركمان لسياسات استيعاب شرسة وانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك، مصادرة مئات الآلاف من الهكتارات من الأراضي التركمانية، فضلا عن ترحيل التركمان من مناطقهم واسكان العرب في المناطق التركمانية، الذي أدى إلى تغيير ديموغرافية مناطقهم، الى جانب اجبار التركمان على تغيير قوميتهم إلى العربية. (الصمانجي ١٩٩٩، مؤسسة سويتم ٢٠١٣)

بدأت انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق من قبل السلطات الكردية والبشمركة في مدينة أربيل بعد حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ وفي جميع المحافظات الشمالية ومحافظة ديالى بعد سقوط نظام البعث، وعلى الشكل التالي: (جمعية أطباء التركمان العراقيين ٢٠١٥، قرار البرلمان الأوروبي ٢٠١٣، معهد القانون الدولي وحقوق الانسان ٢٠١٣، مجموعة الازمات الدولية ٢٠١٨ ومجوعة حقوق الأقليات الدولية ٢٠١٧)

- في مدينة اربيل وكفري:
  - تم إخلاء الأحياء التركمانية التاريخية لتشتيت تمركزهم وتسهيل استيعابهم. (معلومات مأخوذة من مصدر داخل السلطات الإقليمية الكردية؛ تظل هوية المصدر مجهولة من اجل الحفاظ على سلامتها/سلامته)
  - تم قمع التركمان سياسياً وثقافياً وتعليمياً (لالاني ٢٠١٠).
- بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣، عانى التركمان من تسلط الاحزاب الكردية والبشمركة (القوات العسكرية لإقليم كردستان العراق المتمتع بالحكم الذاتي) التي سيطرت على جميع المناطق التركمانية تقريبا، خاصة في محافظة كركوك وقضاء طوزخورماتو. فعلى سبيل المثال:

- وقعت المئات من حالات الاغتيال والاختطاف والاعتقالات التعسفية واقتحام المنازل وسرقة محتوياتها. (مؤسسة سويتم ٢٠١٧) (الصورة رقم ١)
- جلب عشرات الالاف من العوائل الكردية واسكانهم في المناطق التركمانية.
- سيطرة الاكراد على الإدارة والاقتصاد في المناطق التركمانية.

احتلت ما يسمى بالدولة الإسلامية مناطق تركمانية واسعة في جميع المحافظات الشمالية (٢٠١٤-٢٠١٧)، وان معظم التركمان الذين يسكنون في تلك المناطق هم من المذهب الشيعي. تم تطهير بعض المناطق التركمانية (مدن وقرى) في غضون شهور وبقيت مناطق تركمانية أخرى تحت حكم داعش حتى هزيمتها في العراق. بقيت مناطق تركمانية أخرى على حدود خط القتال بين قوات الدولة العراقية وما يسمى بالدولة الإسلامية، والتي تعرضت باستمرار لجميع أنواع الهجمات:

- في محافظة نينوى: قضاء تلعفر وناحيتي العياضية والمحلبية وفي داخل مدينة الموصل. وفي عدد كبير من القرى في سهل نينوى وفي مركز قضاء الموصل وفي قضاء سنجار.
- في غرب محافظة كركوك تم احتلال ناحية البشير وبقيت قضاء داقوق وناحية تازه خورماتو على الحدود مع قوات ما يسمى بالدولة الإسلامية وتعرضوا لهجمات مستمرة بجميع أنواع الأسلحة منها بالسلاح الكيماوي.
- في محافظة صلاح الدين احتلت ما يسمى بالدولة الاسلامية الجهات الغربية والجنوبية من قضاء طوزخورماتو بالكامل تقريبا، التي فيها عشرات القرى التركمانية منها بيرارجلي، قره ناز وجرداغلي الشيعية وحاصرت ناحية أمرلي لأكثر من شهر تقريبا. وبقيت مدينة طوزخورماتو في مرمى نيران ما يسمى بالدولة الإسلامية وتعرضت لهجمات مستمرة.

- يتواجد التركمان في كل مكان في محافظة ديالى، اذ احتل تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية النواحي التركمانية مثل قره تبه والسعدية (قزلرباط) وجلولاء (قره خان) والمنصورية (أضنة كوي)، بينما بقيت قزانيه على الحدود بين داعش والقوات الحكومية وتحت التهديد.

تعرضت مئات الالاف من التركمان الشيعة في هذه المناطق التركمانية الشاسعة الى عمليات التطهير العرقي منها (هيومن رايتش ووتش ٢٠١٥):

- قُتل ودُفن الكثير من الرجال في مقابر جماعية وتم أسر النساء في قضاء تلعفر وفي قرى قضاء طوزخورماتو وناحية بشير وبيعهن في الأسواق كالعبيد.
- نَزح عشرات الآلاف من العائلات التركمانية، وفي مناطق كثيرة والتي لا يزال الجزء الكبير منهم غير قادر على العودة إلى ديارهم.
- تم هدم مئات المنازل وأحيانا أحياء بأكملها، خاصة في ناحية أمرلي وفي العديد من قرى طوزخورماتو.

تقدم الأقسام التالية من هذه الدراسة ظهور وسير عمل النظام السياسي التركماني التي أُخضعت لسيطرة السلطات التركية في شكل فترات زمنية (مراحل).

ما قبل تأسيس الجبهة التركمانية

قبل عام ١٩٩٠ لم تفعل تركيا شيئاً لتركمان العراق، عندما كانوا يتعرضون لأبشع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان. عاش في تركيا العديد من المثقفين والأكاديميين التركمان، اذ التركمان هناك الى مئات الالاف بعد سنوات من بدء الحرب العراقية ازداد عدد الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، رغم ذلك لم تسمح لهم تركيا بتأسيس أحزاب سياسية.

بعد احتلال نظام البعث للكويت في آب ١٩٩٠، ازداد نشاطات جميع شرائح المعارضة العراقية بشكل كبير، والتي كانت جميعها في الخارج. بدأوا في تنظيم مؤتمرات كبيرة وعقد لقاءات مهمة مع الوزارات الخارجية والدوائر الحكومية الأخرى للدول وبالأخص الغربية، وكأنهم يمثلون الحكومة العراقية في المنفى. من اجل الاطلاع على نشاطات المعارضة العراقية عن قرب ومعرفة سير عملها، سمحت تركيا لتركمان العراق بتأسيس حزب سياسي في تركيا.

تأسس الحزب الوطني التركماني العراقي في مطلع عام ١٩٩١، قبل بضعة أشهر من انعقاد المؤتمر الأول للمعارضة العراقية في بيروت في ١١ اذار ١٩٩١. أصبح الحزب الوطني التركماني أملًا للشعب التركماني، الذي حُرّم من العمل السياسي لفترة قرن وتعرض لكافة أنواع انتهاكات حقوق الإنسان. لقد احتضن الشعب التركماني بكافة شرائحه من الأكاديميين وضباط رفيعي الرتب والكتّاب وقادة الرأي الحزب الوطني التركماني. مثّل الحزب الوطني التركماني تركمان العراق في مؤتمرات المعارضة وفي الاجتماعات مع الحكومات.

بعد أشهر قليلة من تأسيس الحزب الوطني التركماني، قامت مجموعة من التركمان الأعضاء في حزب الدعوة العراقي بتأسيس الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق في ٢ اذار ١٩٩١. وكان تأسيسه خارج سيطرة تركيا وتم تهميشه من قبل تركيا.

أسس احمد كونش الحزب التركماني الثالث في أواخر عام ١٩٩١ والذي كان يسمى بحزب الاتحاد التركماني. كان حزب الاتحاد التركماني هو ثاني حزب تركماني تأسس خارج سيطرة السلطات التركية. وقامت الاستخبارات التركية بتسليم الحزب الى رياض صاري كهيه في أواخر عام ١٩٩٣، وتم تغيير اسم الحزب الى حزب توركمن ايلي في عام ١٩٩٦.

ظل الحزب الوطني التركماني الممثل الرئيسي لتركمان العراق بين مجموعات المعارضة العراقية، في الوقت الذي كانت المعارضة العراقية تضم مجموعات سياسية عربية وكردية عملاقة. على سبيل المثال:

- المجموعة الإسلامية الشيعية، فيها حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية مع أحزاب عديدة أخرى.
- الجبهة الكردستانية العراقية، فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وأحزاب كردية اخرى.
- المجموعة الإسلامية السنية، فيها الحزب الإسلامي العراقي وأحزاب كردية إسلامية.
- المجموعة القومية المحافظة، فيها المؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق الوطني العراقية.
- الحزب القومي الاشوري.

إن الحصول على موقع جيد بين مجاميع المعارضة العراقية الكبيرة من أجل تمثيل ثالث أكبر مكون من المجتمع العراقي بعد العرب والكرد (قرار البرلمان الأوروبي ٢٠١٣/٢٥٦٢)، كان يتَطَلّب جهودا محترفة مكثفة من الحزب الوطني التركماني. مع استمرار تفاقم المشكلة العراقية – وذلك بانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان بالأخص حقوق الأقليات في سبعينات القرن الماضي، والحرب العراقية الإيرانية الذي بدأ في ١٩٨٠ واستمر ثمانية سنوات، ثم حرب الخليج الأولى الذي تبعه الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي، وما الى ذلك – كانت اعمال وأنشطة المعارضة العراقية تتزايد باستمرار في تسعينيات القرن الماضي.

كانت المؤتمرات تُعقد في بلدان مختلفة، مثل لبنان والمملكة العربية السعودية وإيران والنمسا وإنجلترا والولايات المتحدة. وكانت المعارضة

تتواصل مع حكومات الولايات المتحدة والدول الأوروبية والعربية، وخاصة دول الخليج للحصول على دعم سياسي وإقامة علاقات استراتيجية. ازدادت نفقات ومصروفات حزب الوطني التركماني. كان يتوجب على الحزب الوطني التركماني المشاركة في جميع تلك الأنشطة، التي تتطلب جهودا سياسية محترفة مكثفة ومصادر مالية كبيرة.

كانت المؤسسات التركمانية تواجه صعوبات في التمويل الذاتي لعدة أسباب:

- لم يكن تركمان العراق في وضع اقتصادي جيد، اذ تعرضوا لسياسات الاستيعاب لعقود.
- انعدام الثقافة السياسية في المجتمع التركماني أدى إلى انعدام التضامن الواعي مع المؤسسات التركمانية.
- لم تستطع الأحزاب التركمانية إثبات نفسها من أجل الحصول على قاعدة شعبية جيدة.
- كان من الصعب الحصول على دعم مالي من داخل العراق قبل عام ٢٠٠٣، حيث كانت الغالبية العظمى من الشعب التركماني تعيش داخل العراق وكانت المؤسسات التركمانية خارج العراق.
- تأسيس وبقاء المؤسسات التركمانية تحت سيطرة السلطات التركية وإجبار هذه المؤسسات على الاعتماد على التمويل التركي فقط، والذي لم يكن يُمنح بشكل روتيني ويخضع لإرادة المديرين الاتراك والسياسة الوطنية التركية.

مع تزايد خبرات سياسيي الحزب الوطني التركماني وتطور علاقاتهم مع الدول التي كانت مهتمة بالمشكلة العراقية، ازدادت فرصة الحزب في الحصول على تمويل من مصادر أخرى غير تركيا.

كانت مشاركة السياسيين التركمان في الاجتماعات المتكررة خارج تركيا، تطلبت موافقة السلطات التركية (وزارة –الاستخبارات) والتي على غرارها كان يُقدم الدعم المالي على ان يُقدم تقريرا بعد العودة من الاجتماع. لم تكن موافقة السلطات التركية على الدعم المالي روتينية والتي كانت تقدرها تلك المراجع. كانت هناك حالات في غاية الأهمية تخص الشعب التركماني لم توافق عليها تركيا، على سبيل المثال، منعت تركيا الحزب الوطني التركماني من المشاركة في اجتماعات توزيع عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء. (مؤسسة سويتم ٢٠١٩: ٦٨–٧١)

مع مرور الزمن، بدأت وزارة الخارجية والاستخبارات التركية تملي سياساتها على قادة الحزب الوطني التركماني في كل الأمور. بعد ان سئم السياسيون التركمان من سياسات الحكومة التركية المستمرة للسيطرة عليهم وعلى الحزب، بدأوا في التهرب والابتعاد من السلطات التركية لتجنب تدخلها في عملية صنع القرار للحزب. عندما أدركت السلطات التركية انها لم تعد قادرة على السيطرة على السياسيين التركمان في الحزب الوطني التركماني، بدأت الاستخبارات التركية تحارب قياديي ومؤسسي الحزب الوطني التركماني من خلال قطع التمويل وعرقلة نشاطاتهم وتبني فكرة تشكيل الجبهة التركمانية للسيطرة الكاملة على النظام السياسي التركماني.

تأسيس الجبهة التركمانية

بدأ المسؤولون الاتراك وبعض السياسيين التركمان مناقشة وضع آلية تستطيع من خلالها اخضاع السياسيين التركمان والمؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني التركمانية تحت مظلة مؤسسة واحدة قبل أكثر من عام من إنشاء الجبهة التركمانية في أوائل عام

١٩٩٤. سعت تركيا من خلال هذا المشروع منع أي نشاط او سياسة تركمانية تتعارض مع سياستها الوطنية والخطوط الحمراء والمصالح التركية، حتى لو تعارضت ذلك مع أهم المصالح القومية التركمانية.

في منتصف عام ١٩٩٤، بدأت وزارة الخارجية التركية والمخابرات التركية في تأسيس الجبهة التركمانية (بما ان هذه الجبهة التركمانية تأسست قسرا من قبل الاستخبارات التركية وفي سياق المصلحة الوطنية التركية، فسوف يُستخدم مصطلح الجبهة التركمانية فقط في هذه المقالة). تم إقناع الأكاديمي التركماني المعروف عالميًا إحسان دوغرامجي من قبل سياسي تركي رفيع المستوى للإشراف على تأسيس وإدارة الجبهة التركمانية. حسب بعض السياسيين التركمان، فان السياسي التركي الذي اقنع دوغراماجي على قبول المهمة هو رئيس الوزراء التركي آنذاك سليمان دميرال.

أسس دوغرامجي مع بعض الأكاديميين التركمان مؤسسة بالاسم فقط تسمى "شورى التركمان" لتأسيس الجبهة التركمانية. لم يكن شورى التركمان مسجلة رسمياً، وليس له نظام داخلي، ولا اجتماعات منتظمة ولم يلتقي قط بكامل اعضائه (مؤسسة سويتم ٢٠١٩: ١٢٩–١٣٣). في الخامس من شهر شباط عام ١٩٩٥، تم الإعلان عن اتفاق عدد من التنظيمات التركمانية على انشاء الجبهة التركمانية، في ٢٤ نيسان من نفس العام، تم الإعلان عن تأسيس الجبهة التركمانية.

أثناء تأسيس الجبهة التركمانية، استبعدت السلطات التركية جميع السياسيين والمؤسسات التركمانية غير الخاضعة للدولة التركية. على سبيل المثال، السياسيين التركمان الشيعة الذين كانوا ولا يزال يشغلون العديد من المناصب القيادية العليا في الأحزاب الشيعية العراقية

الكبيرة ومناصب مهمة في الدولة العراقية، وكوادر الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق. (الصمانجي ١٩٩٩: ٢٣٠، جرجيس ٢٠٢٠: ١٥٣) كان تأسيس الجبهة التركمانية مشابهة بتأسيس دائرة حكومية تركية:

- تم اجراء المقابلات الخاصة بتعيين سياسيي وموظفي الجبهة التركمانية من قبل مسؤولي وزارة الخارجية والاستخبارات التركية.
- تم تخصيص رواتب شهرية للعاملين فيها بالدولار الأمريكي.

لم يكن الوضع السياسي لتركمان العراق ولا متطلبات تلك الفترة تستدعي تأسيس مظلة للمؤسسات التركمانية. كانت اوضاع وظروف المؤسسات التركمانية الخمس التي أُعلِن على انهم انضموا الى الجبهة التركمانية على النحو التالي:

- لم يكن هناك سوى حزبين تركمانيين.

الحزب الوطني التركماني كان أكبر حزب تركماني وكان يعارض مشروع الجبهة ويرفض الانضمام إليه.

- في اجتماع للمخابرات التركية مع السياسيين التركمان نهاية عام ١٩٩٥، طردت المخابرات التركية رئيس الحزب الوطني التركماني مظفر أرسلان من الاجتماع عندما انتقد مشروع الجبهة التركمانية.
- جمعية الأتراك العراقيين للثقافة والتضامن (منظمة مجتمع مدني) تخضع للشروط التركية منذ تأسيسها عام ١٩٥٩.
- نادي الإخاء التركماني – فرع أربيل، ليس منظمة سياسية ولكنه مؤسسة مجتمع مدني ورفض الانضمام إلى الجبهة التركمانية، مع ذلك وضعت المخابرات التركية اسم النادي ضمن المؤسسين من قبل الاستخبارات التركية.

كتحضيرات لتأسيس الجبهة التركمانية في ٢٤ نيسان ١٩٩٥، وتحت سيطرة الاستخبارات التركية:

- تم تأسيس حركة التركمان المستقلين في اواخر عام ١٩٩٤، كجزء من مشروع إنشاء الجبهة التركمانية.
- تم طرد قيادات الحزب الوطني التركماني المعارضة لتأسيس الجبهة التركمانية من أجل ضم الحزب تحت مظلة الجبهة التركمانية.
- تعذر إقناع النادي الإخاء التركماني – فرع أربيل – لضمه تحت مظلة الجبهة التركمانية. تم فتح شرخ في الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية الذي أدى الى استقالة الرئيس وعدد من الأعضاء، وتم استمالة الهيئة الإدارية الجديدة على قبول الانضمام للجبهة التركمانية.

بتأسيس الجبهة التركمانية، سيطرت تركيا بشكل كامل على النظام السياسي لتركمان العراق. ألزمت السلطات التركية السياسيين التركمان والمنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني التركمانية، التي ضمهم للجبهة التركمانية، بعدم تلقي أي نوع من التمويل من أي مصدر غير ذلك الذي خصصته الحكومة التركية.

من خلال التحكم في التمويل، تمكنت تركيا أن تسيطر أيضًا على أنشطة السياسيين التركمان والمنظمات التركمانية. بهذه السياسة حرمت تركيا التركمان من التمويل الأذربيجاني وتمويل الدول الأخرى ذات القرابة. وبهذا أعادت تركيا تصميم الخريطة السياسية التركمانية بحيث تُدير النظام السياسي التركماني مباشرة.

فشل الجبهة التركمانية

لم يكن عمل الجبهة التركمانية بالشكل الذي ارادته الدولة التركية التي اسستها قسرا. اذ كانت هناك مشاكل مستمرة وخلافات يومية بالأخص في اجتماعات الهيئة الادارة للجبهة.

في ١٩ كانون الأول ١٩٩٥، نشب نزاع مسلح بين قادة الجبهة التركمانية والذي أسفر عن مقتل شخص وجرح آخر. كانت المنافسات والصراعات بين مراكز القوى في الادارة التركية (الجيش والاستخبارات) هي العامل الرئيسي وراء الخلافات الكبيرة والصراع المسلح بين سياسيي الجبهة التركمانية.

ما كان يحدث داخل الجبهة التركمانية لم يكن له أية أهمية بالنسبة للسلطات التركية. كان المهم بالنسبة لتركيا هو الحفاظ على:

- السيطرة على أنشطة الجبهة التركمانية وسياستها وعلاقاتها الخارجية.
- السيطرة على الإجراءات كي لا تُثار قضايا تتعلق بالأقليات، التي تشكل مشكلة للدولة التركية.
- على عدم انتهاك الخطوط الحمراء التركية المتعلقة بالعراق وبالأخص شمال العراق.

من ناحية أخرى، يفتخر تركمان العراق يعتزون بهويتهم القومية ويطالبون الاعتراف بها ويجادلون من اجل تحقيق حقوقهم الثقافية والسياسية والتعليم بلغة الام.

كان أعضاء الهيئة التنفيذية للحزب الوطني التركماني من أربيل قد انضموا إلى الجبهة التركمانية ضد إرادة قادتهم، وحُرم الحزب من دعم تركيا المالي والسياسي. اما الذين انضموا إلى الجبهة التركمانية من أعضاء الحزب فحصلوا على رواتبهم من الجبهة. ثم طرد الحزب الوطني التركماني أعضائها الذين انضموا إلى الجبهة.

بعد حوالي عام من تأسيس الجبهة التركمانية، انسحب أعضاء الحزب الوطني التركماني، الذين طُردوا من حزبهم، من الجبهة التركمانية، نتيجة عدم جدوى الجبهة التركمانية لتركمان العراق والخلافات المستمرة بين مكوناتها.

أدت القيود التي فرضتها السلطات التركية على الحزب الوطني التركماني وقادته إلى تقييد نشاطات الحزب ومشاركاته مع المعارضة العراقية في النشاطات الدولية. كما حدث عندما لم يستطيع الحزب الوطني التركماني الاشتراك في العديد من اجتماعات المعارضة في إنكلترا وامريكا. على سبيل المثال، مُنع الحزب الوطني التركماني من المشاركة في اجتماعات توزيع عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء في الولايات المتحدة، اذ كان قد طلب رئيس قسم مكافحة الارهاب في مديرية الاستخبارات التركية م. أ. من أحمد جلبي، أحد المشاركين في تنظيم الاجتماعات من الجانب العراق، اخراج التركمان من قائمة الحاضرين للمؤتمر في المؤتمر في الولايات المتحدة مطلع عام ١٩٩٦.

وبذلك حرمت تركيا تركمان العراق من دخل شهري تقدر بملايين الدولارات الامريكية، فيما حصلت الأحزاب الكردية على ١٢٠ مليون دولار حصة شهرية من عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء. (مؤسسة سويتم ٢٠١٩: ٦٨-٧١)

في أوائل عام ١٩٩٦، استقال تورهان كتانة من رئاسة الجبهة التركمانية. وهكذا، بعد ما يقرب من عام من تأسيسها، انهارت الجبهة التركمانية كمؤسسة بشكل شبه كامل.

إعادة بناء الجبهة التركمانية وفق الخضوع الكامل من خلال إعادة تصميم المؤسسات التركمانية

في أوائل عام ١٩٩٦، عندما فشلت الجبهة التركمانية بشكل شبه كامل، كان الحزب الوطني التركماني قد انهار بالكامل تقريبا وذلك نتيجة لزرع بذور الانقسام في قيادة الحزب بعد تشكيل مجموعة تدعم مشروع تأسيس الجبهة التركمانية وتحديد أنشطة الحزب بشكل مباشر من قبل السلطات التركية او بقطع التمويل عن الحزب.

أعدت الاستخبارات التركية خطتها، ربما في اذار ١٩٩٦، لتمهيد الطريق لإعادة تأسيس الجبهة التركمانية واخضاع السياسيين التركمان والتنظيمات التركمانية بالكامل للسلطات التركية. تم تكليف مصطفى كمال يايجلي بتنفيذ المهمة، وهو كان من أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الوطني التركماني ومن المخلصين لتركيا. في منتصف عام ١٩٩٦، ظهر يايجلي في مدينة أربيل لتحقيق الاهداف التالية:

- ابعاد السياسيين التركمان الذين لم يخضعوا للسلطات التركية وبالأخص في تأسيس الجبهة التركمانية، وذلك:
  - من خلال تنظيم المؤتمر الثاني المزيف للحزب الوطني التركماني.
  - العمل على شق وحدة اللجنة التنفيذية لنادي الاخاء التركماني (منظمة مجتمع مدني رسمية).
- حل حركة التركمان المستقلين.

فشل يايجلي في إقناع أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الوطني التركماني من مدينة اربيل، الذين انضموا للجبهة التركمانية ضد رغبة قيادة الحزب ومن ثم تركوا الجبهة التركمانية أيضا. كانت فكرة يايجلي إعادة بناء الحزب وإخضاعه للجبهة التركمانية، بينما رفض الأربيليون العمل في ظل النظام الإداري السابق. أصروا على تغيير أسلوب عمل الحزب.

نظم يايجلي المؤتمر الثاني المزيف للحزب الوطني التركماني بطريقة مفتعلة واختار نفسه رئيسًا وغير تقريبا جميع أعضاء اللجنة التنفيذية. في الوقت نفسه، استطاع يايجلي إحداث شرخ في إدارة نادي الاخاء التركماني، الذي أدى إلى استقالة رئيس النادي مع مجموعة من أعضاء اللجنة التنفيذية في ٢٤ ايلول ١٩٩٦.

بالتالي سيطرت المجموعة التي يدعمها يايجلي على النادي. تم انتخاب رئيس المجموعة الأخيرة، وداد أرسلان، الذي أصبح رئيسا للنادي، نائبا ليايجلي عندما أصبح يايجلي رئيسا للحزب الوطني التركماني من قبل المؤتمر المفتعل. فيما بعد، تم تمهيد الطريق امام أرسلان ليصبح ثاني رئيس للجبهة التركمانية.

الجيش التركي يحل محل مديرية الاستخبارات في إدارة النظام السياسي التركماني

في خضم عملية الاستخبارات التركية لإخضاع النظام السياسي التركماني بشكل كامل للسلطات التركية، وفقا لاتفاق مع مسعود البرزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، دخل الجيش العراقي (نظام البعث) مدينة أربيل في ٣١ آب ١٩٩٦، لتغيير إدارة محافظة أربيل من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الذي كان يتزعمه جلال طالباني، إلى حزب الديمقراطي الكردستاني. هاجم الجيش العراقي مقر الجبهة التركمانية ومقرات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التركمانية:

- تم إتلاف او سرقة جميع محتويات المؤسسات التركمانية.
- اختطف الجيش العراقي المتواجدين في المؤسسات التركمانية من السياسيين والعاملين وكان عددهم تسعة وخمسون.
- اختفى هؤلاء المخطوفين ولم يسمع عنهم اي خبر حتى اليوم.

كان بعض القياديين التركمان يعملون مباشرة تحت أمرة السلطات التركية وهؤلاء تركوا مدينة اربيل قبل فترة قصيرة من الهجوم. يزعم بعض السياسيين التركماني الذي نجوا من الهجوم بان تركيا كانت على علم مسبق بالهجوم ولم تحذر السياسيين التركمان الاخرين بذلك. وبالتالي فإن الجبهة التركمانية، التي كانت تعني تقريبا كل النظام السياسي التركماني، قد تفككت بالكامل تقريبا.

بدأ الجيش التركي في هذه المرحلة بسحب ملف التركمان من الاستخبارات التركية، ليقوم بإدارة النظام السياسي التركماني منفردا. بعد أسابيع قليلة من خروج الجيش العراقي من أربيل، استدعى مكتب الجيش التركي في مدينة أربيل بعض السياسيين التركمان المنتمين إلى الأحزاب والمؤسسات التركمانية، وأبلغهم بأن الجيش التركي أصبح مسؤولاً عن ادارة النظام السياسي التركماني.

في سياق إعادة بناء الجبهة التركمانية، بدأ الجيش التركي بحل حركة التركمان المستقلين، فيما نجح أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للحركة في إقناع الجيش التركي بتغيير رايه:

- تم تنظيم المؤتمر العام للحركة في ٣ ايلول عام ١٩٩٧.
- تم تغيير رئيس الحركة ومعظم أعضاء لجنتها التنفيذية.

أما بالنسبة لحزب توركمن ايلي فكان رئيس الحزب رياض صاري كهيه يعمل دائما في سياق السياسات الوطنية للدولة التركية ودَعَم مشروع تأسيس الجبهة التركمانية منذ البداية. وهكذا، اصبحت الاحزاب التركمانية الثلاثة جاهزة لأعاد تأسيس الجبهة التركمانية: الحزب الوطني التركماني وحركة التركمان المستقلين وحزب توركمن ايلي. باعتباره أكبر وأقدم مؤسسة مجتمع مدني تركماني عراقي، فقد تم اخضاع نادي الاخاء التركماني – فرع أربيل أيضا.

لإظهار الجبهة التركمانية على أنها مستقلة وشرعية، تم عقد المؤتمر التركماني الأول المزيف بين ١٧ و١٨ أيلول ١٩٩٧، وكان تنظيم المؤتمر تحت السيطرة الكاملة للجيش التركي، تم انتخاب، بالأحرى تعيين، كل من:

- رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية.
- أعيد بناء شورى التركمان بثلاثين عضوا.

وبذلك، كانت السلطات التركية قد أعادت بناء الجبهة التركمانية بأسلوب يشبه تحريك احجار الدامة.

استخدام الترهيب والعقاب والتشهير الإعلامي ضد السياسيين التركمان والمؤسسات التركمانية

سياسي تركماني

(لكن كل ذلك حدث تحت التسلط المباشر لتركيا، أما بسيطرة الاستخبارات التركية أو جنرالات الجيش التركي. وعندما كان أحد من المسؤولين في الجبهة التركمانية يخالف اوامرهم، كانوا يطردونه أو يهددونه بشتى الوسائل، وأحيانا كانوا يهددون بعض من الاشخاص باختطاف بنته أو ابنه)

الترهيب والعقوبات

قامت السلطات التركية بطرد أي سياسي تركماني أو مؤسسة تركمانية رفض الانصياع لأوامر السلطات التركية او استمر في معارضة او انتقاد الإدارة التركية. تركيا همشت ومارست الضغوطات على السياسي التركماني او المؤسسة التركمانية التي تعمل خارج السياسة

التركية او رغما عنها، باستثناء التنظيمات التركمانية الشيعية التي تم تهميشها مسبقا. كان تقليص او قطع الدعم المالي احدى الطرق التي استخدمتها تركيا لتركيع المؤسسات التركمانية. علما بأن السلطات التركية تمنع المؤسسات التركمانية من تلقي الدعم المالي من أي مصدر اخر غير تركيا. في حالات معينة تم ترهيب واختطاف السياسيين التركمان الذين يواصلون معارضة سياسات تركيا تجاه التركمان، وتم تهديد بخطف أبناء او بنات السياسيين التركمان.

التشهير في وسائل الاعلام

في نيسان ١٩٩٦، نشرت مجلة نقطة التركية مقالا في الصفحة ٥٦ من عددها الأسبوعي بعنوان "عملية الايادي النظيفة في السياسة العراقية: الحزب الوطني التركماني تحت المجهر" يهين فيها قادة الحزب الوطني التركماني الذين رفضوا مشروع الجبهة التركمانية للاستخبارات التركية (انظر الى الصورة رقم ٢ و٣). تم استخدام نفس المجلة من قبل أحد مراكز القوة في الإدارة التركية للتشهير بالبروفيسور إحسان دوغرامجي الذي أشرف على تأسيس الجبهة وبتوصية من الحكومة التركية.

تضمن المقال المذكور صوراً لقادة الحزب الوطني التركماني، باستثناء رئيس حزب توركمن ايلي، رياض صاري كهيه، الذي دعم مشروع الجبهة التركمانية. كان تشهير المجلة لقادة التركمان وتشويه سمعتهم يفتقر لأبسط القواعد الأخلاقية وكان إهانة واضحة لتركمان العراق. هؤلاء القادة التركمان كانوا ولا يزالون معروفين بنزاهتهم من قبل التركمان في العراق وخارجه. بمعلومات مضللة وباختلاق حوادث كاذبة يوجيه المقال اتهامات مهينة الى تلك القادة هادفا استفزاز الشعب التركماني والأتراك ضد قادة التركمان المستهدفين، الذين رفضوا مشروع الجبهة التركمانية، المقال:

- يمدح رياض صاري كهيه المطيع للدوائر التركية، ويعتبره الشخص الذي أدخل رئيس الحزب الوطني التركماني، مظفر أرسلان، إلى الساحة السياسية وجعله يحظى بشعبية بين التركمان.
- يهين أحد قيادي الحزب، حسن اوزمان، واصفا إياه بـ "حسن الاعمى". مدعيا بأنه كان خادما في مكتب الزعيم التركماني عزالدين قوجاوا، ويسئ الى سمعته ويعيبه قائلاً إن قوجاوا كان يضربه باستمرار، كما يتهم أوزمن بالتعاون مع المخابرات السورية ويربط صعوده في الحزب بعلاقته الشخصية مع رئيس الحزب مظفر أرسلان.
- يهاجم الدكتور أيدين بياتلي ويدعي أنه بعثي وصدامي وانه بدعم من أوزمن ارتقى في الحزب.
- يسئ الى عضو آخر في قيادة الحزب الذي هو يشار إمام أوغلو، وذلك باتهامه كذبا وزورا على أنه باع ممتلكاته في مدينة كركوك للأكراد، وانه كان يعمل في تجارة السلاح.
- يتهم رئيس الحزب الوطني التركماني وقائده المؤسس، مظفر أرسلان:
  - بتهميش السياسيين التركمان من غير أعضاء الحزب الوطني التركماني.
  - بطرد سياسيين تركمان من الحزب الوطني التركماني.
  - بدفع العديد من السياسيين التركمان إلى ترك الساحة السياسية.
- يحرف الحقائق ويذكر بأن أرسلان انضم إلى الجبهة التركمانية بضغط من القاعدة الشعبية، لكنه من المعروف جيدًا أن الحزب الوطني التركماني انضم إلى الجبهة التركمانية تحت ضغوطات من الاستخبارات التركية ولم يتبنى أرسلان مشروع الجبهة التركمانية ابدا.
- يتهم جميع قادة الحزب، الذين يعارضون مشروع الجبهة التركمانية، باختلاس الأموال دون تقديم أية أدلة مقنعة.

- يتهم أرسلان بشكل اعتباطي على انه أنفق ١٨٠ ألف دولار من ميزانية الجبهة التركمانية، غير ان أرسلان كان قد أُبعد حتى من حزبه لرفضه فكرة تأسيس الجبهة التركمانية ولم يكن له أي دور في تأسيس وإدارة الجبهة التركمانية.

تفرد الجيش التركي في أدارة النظام السياسي التركماني بقبضة من حديد (١٩٩٧-٢٠٠٨)

سياسي تركماني

(موظف تركي تافه كان يملي على السياسيين التركمان قرارات تؤثر سلباً على مصير التركمان في العراق) (تركيا لم تسمح لتركمان العراق ولو لمرة واحدة باتخاذ قراراتهم بأنفسهم)

مع إعادة تأسيس الجبهة التركمانية وإخضاعها لقيادة الجيش التركي، أصبحت سيطرة السلطات التركية مطلقة على التنظيمات التركمانية، وبالتالي على المجتمع التركماني. السياسيون والموظفون التركمان الذين تم اختيارهم كانوا من الذين يمكن إخضاعهم بسهولة للسلطات التركية وسياستهم الوطنية، التي هي:

- استغلال التركمان لخدمة المصالح الوطنية التركية.
- قمع نضال التركمان من أجل حقوقهم كأقلية، بسبب السياسة التركية السلبية تجاه أقلياتها.

الحقيقة بأن إدارة الدولة التركية للنظام السياسي التركماني عمل غير قانوني وغير شرعي بطبيعتها، لأنها تقع خارج نطاق السلطة السيادية للحكومة التركية، ولا سيما انها كانت ادارة عسكرية مغلقة من قبل الجيش التركي. ونتيجة لذلك، فان المتابعة والمراقبة الكافية لإدارة النظام

السياسي التركماني من قبل السلطات التركية لم تكن ممكنة، في سياق الإدارة الجيدة والعادلة والاستخدام العادل والنزيه للتمويل.

كانت الملامح الرئيسية لسياسة الإدارة التركية على النحو التالي:

- يجب أن تقرر السلطات التركية وتشرف على جميع قرارات ونشاطات النظام السياسي التركماني.
- الخضوع الكامل للخطوط الحمراء التركية التي نصت على:
  - عدم الاعتراف بالعراق الفيدرالي وبالتالي عدم الاعتراف بحكومة إقليم كردستان.
  - عدم استخدام كلمة كردستان.
  - عدم التعامل مع حكومة الاقليم الكردية.
- في الحالات المهمة، كانت السلطات التركية تستعمل التركمان الآخرين الموالين لها، وتهمش السياسيين وقادة الجبهة التركمانية. كما حدث في اجتماعات المعارضة العراقية:
  - فرضت تركيا السيد مصطفى ضيائي لحضور اجتماعات نيويورك في تشرين الاول عام ١٩٩٩ (مؤسسة سويتم ٢٠١٩: ١٦٢–١٦٣).
  - تم إرسال ضيائي سرًا لحضور اجتماعات المعارضة العراقية في لندن ١٤–١٥ كانون الثاني ٢٠٠٢ (الصمانجي ٢٠١٥).

بعض من الأحداث الرئيسية الكثيرة في هذه الفترة كانت على النحو التالي:

- في ظل املاء هذه السياسة التركية على التركمان تجاه الأكراد، تعرض السياسيون والمؤسسات التركمانية للعديد من الهجمات من قبل البيشمركة وتم تهميشهم من قبل الإدارة الكردية في جميع المجالات.

- منع موظف تركي صغير التركمان من المشاركة في حكومة إقليم كردستان عام ٢٠٠٠، بعد ان حصل التركمان على حصة معقولة في الحكومة المذكورة (انظر الى صورة رقم ٤).
- أية مصروفات او نفقات مالية كانت قد اقتضت توقيع رئيس الجبهة التركمانية، وكنتيجة:
  - استقال الرئيس الثاني للجبهة التركمانية وداد أرسلان في عام ٢٠٠٠، متهماً الاداريين الأتراك للجبهة التركمانية بالتدخل والتلاعب في تمويل الجبهة التركمانية. بعد الاستقالة انسحب أرسلان ومعه مجموعة كبيرة من العاملين في الجبهة التركمانية للعمل مع الأحزاب الكردية.
  - لم يوقع الرئيس الرابع للجبهة التركمانية فاروق عبد الله على شيكات بعشرات الالاف من الدولارات الامريكية التي جلبها الاداريين الاتراك له بدعوى انها مصروفات الجبهة التركمانية. تم ابعاد عبد الله عن رئاسة الجبهة التركمانية في المؤتمر التركماني العام الذي نُظم في عام ٢٠٠٥ وقبل موعده الرسمي بسنة.
  - أخضع الرئيس الخامس للجبهة التركمانية (سعد الدين أركيج) نفسه كليا للإداريين من الجيش التركي، وانتُخب للمرة الثانية لرئاسة الجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٨ من قبل المؤتمر التركماني العام الخامس المزيف. عُرف فترة إركيج بإساءة استخدام سلطاته واختلاس مبالغ طائلة من المال. وحسب السياسي التركماني حسن اوزمان ان اركيج قد اختلس ما لا يقل عن خمسة ملايين دولار. إذا كانت هذه هي حصة اركيج، فما حصة المدراء الأتراك للجبهة التركمانية؟ الإثراء السريع لضباط الجيش التركي الذين كانوا يديرون النظام السياسي التركماني كان حديث بعض السياسيين التركمان في تلك الفترة.

- منعت تركيا الجبهة التركمانية (تركمان العراق) من القبول بشروط أمريكية للمشاركة في العملية السياسية بعد نظام البعث. أدى ذلك إلى تهميش تركمان العراق في العملية السياسية، بعد سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣.
- في نفس العام، تم نقل مقر الجبهة التركمانية من أربيل إلى كركوك دون اتفاق مع تركمان اربيل. مما سبب انفصال عدد كبير من تركمان أربيل من الجبهة التركمانية والعمل مع السلطات الكردية.
- ترك حزب توركمن ايلي الجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٥.
- ترك فرع أربيل الجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٥، بعد ان استولى على جميع مبانيها في أربيل، وبدأ يتعاون مع الأحزاب الكردية، متهما الجبهة بانها اداة في يد تركيا. علما بان فرع أربيل كان ثاني أكبر تجمع سياسي تركماني.
- رفض رئيس الجبهة التركمانية، سعد الدين أركيج، في عام ٢٠٠٧، الدعم المالي المستمر من الحكومة الأذربيجانية الى تركمان العراق. كان لا يمكن لأركيج ان يتخذ مثل هذا القرار دون أوامر من الجيش التركي.
- فيما يتعلق بالانتخابات العراقية:
  - فشل التركمان في الحصول على عدد معقول من الأصوات في جميع الانتخابات العراقية منذ ٢٠٠٣، اذ أرسلوا عددا قليل جداً من النواب إلى البرلمان على الرغم من حجمهم السكاني الكبير.
  - تم اختيار المرشحين التركمان للانتخابات العراقية من قبل السفارة التركية بما يتماشى مع المصالح الوطنية التركية.
  - منع المكتب العسكري التركي في أربيل اتفاقًا انتخابيًا للجبهة التركمانية في الانتخابات البرلمانية في كانون الاول ٢٠٠٥، مما أدى الى خسارة التركمان أكثر من عشرة نواب.

- بعد سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣، ومع تدهور العلاقات الأمريكية التركية، تم تهميش التركمان في تشكيل الحكومة العراقية في بغداد:
  - مثلت صون كول جابوك التركمان في مجلس الحكم، وهي امرأة تركمانية ليس لها اي تاريخ سياسي.
  - تم تعيين الأكاديمي التركماني رشاد مندان عمر وزيراً في الحكومة العراقية الأولى بعد سقوط نظام البعث دون أن يكون له اي تاريخ سياسي.

في هذه الفترة استمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لتركمان العراق الى درجة تهدد وجودهم في العراق. بينما كان الوضع يتطلب جهودًا وأنشطة استثنائية من جميع فئات المجتمع التركماني، كانت أيدي السياسيين التركمان مقيدة من قبل السلطات التركية.

كان من المستحيل تأسيس مؤسسة سياسية تركمانية خارج السيطرة التركية. حتى إذا تم ذلك، لكان من السهل جدا للدولة التركية وأجهزتها الاستخباراتية ان تحاربها وتقوض تأسيسها. وكانت إما ان تنحل كما حدثت مع حزب الشعب التركماني او تبقى قزمة، كما حدث مع حزب القرار التركماني.

اذلال الجيش التركي للسياسيين التركمان، ومن هنا الشعب التركماني (تموز ٢٠٠٨ – مايس ٢٠١١)

بغض النظر عن مدى انعدام ضمير سياسي الشعب ومثقفه، كان من المستحيل قبول مثل هذا النظام الإداري الغادر والمهين والسكوت على استمراره. في ٢٢ شباط ٢٠٠٨، تم الانتهاء من الجزء الأول من سلسلة مقالات مؤسسة سويتم بعنوان "السياسة التركية تجاه تركمان العراق". وتم إرسال المقال إلى بعض السياسيين ومثقفي التركمان والسلطات

التركية. كان العنوان الثانوي للمقال هو "الدور غير البناء للجبهة التركمانية العراقية في السياسة التركمانية". (مؤسسة سويتم ٢٠١٩: ٢٧-٣٢). انتقد المقال نظام الجبهة التركمانية وسير العمل فيها دون التطرق الى الدور السلبي للدولة التركية.

مهدت سنوات من الإدارة العسكرية التركية المغلقة للنظام السياسي التركماني وتعاون رئيس الجبهة التركمانية، سعد الدين اركيج، مع الاداريين الاتراك من الجيش التركي الطريق للتلاعب السافر بالموارد المالية للجبهة التركمانية. ونتيجة لذلك، قلّ نصيب فروع الجبهة التركمانية والأحزاب التابعة لها من الميزانية الى درجة كبيرة. بالإضافة الى ذلك، كان رئيس الجبهة التركمانية يحكم الجبهة بقبضة من حديد. مما أدى الى انتفاضة رؤساء فروع الجبهة ورؤساء الأحزاب التابعة لها، الذين كانوا يشكلون اللجنة التنفيذية للجبهة ضد رئيس الجبهة، وأصدروا قرارا في شهر مايس عام ٢٠٠٨ بإقالته.

جاء انتقام الجيش التركي بشكل سريع وقاسي، اذ تم إعادة تصميم النظام السياسي التركماني العراقي مرة اخرى. بادئ ذي بدء، رفضت السلطات العسكرية التركية إقالة رئيس الجبهة التركمانية الموالية لها، وقاموا بتنظيم المؤتمر التركماني العام الخامس في الفترة من ١٣ إلى ١٤ تموز ٢٠٠٨. تم التلاعب وتزوير جميع مراحل المؤتمر وبشكل علني وتم احتواء وإخضاع رؤساء فروع الجبهة التركمانية وطرد الأحزاب التي كانت تحت سقف الجبهة التركمانية. تم تنظيم المؤتمر التركماني الخامس وترتيب انتخاباته بشكل كي يُنتخب رئيس الجبهة التركمانية المطيعة للجيش التركي لمرحلة ثانية. تم تثبيت أعضاء المجلس التركماني عن طريق الانتخابات المزورة. لم يُستخدم اية قواعد في المؤتمر غير قاعدة الطاعة للسلطات التركية. تم تحويل الجبهة التركمانية إلى حزب سياسي يحمل نفس الاسم.

كان حزب العدالة التركماني من الاحزاب المهمشة والمطرودة في المؤتمر التركماني العام الخامس. وأن حزب العدالة التركماني هو حزب ذو أيديولوجية اخوانية لجماعة اخوان المسلمين والذي يتبعها حزب العدالة والتنمية لاردوغان. وهذا يعني بان الذي كان يدير الجبهة التركمانية في تلك الفترة كان لا يزال الجيش التركي وبمفرده. بعد هذا المؤتمر أوقفت تركيا تنظيم المؤتمرات التركمانية العامة الذي كان يُعقد في كل ثلاث سنوات بشكل رسمي لانتخاب الكوادر القيادية للنظام السياسي التركماني.

في عام ٢٠١٠، تم طرد جميع اعضاء فرع بغداد للجبهة التركمانية بسبب مشادة كلامية بين رئيس الفرع ورئيس الجبهة التركمانية سعد الدين اركيج.

في حزيران عام ٢٠٠٩، تم تنظيم مؤتمر من قبل حزب توركمن ايلي وعدد من السياسيين التركمان الشيعة في بغداد لتوحيد المؤسسات التركمانية وتهيئة مناخ للعمل المشترك وحضره رئيس الوزراء العراقي. تم افشال المشروع من قبل السفارة التركية في بغداد. وذلك بالاتصال مع العديد من السياسيين والمثقفين التركمان المشاركة في المؤتمر وتهديدهم بعدم حضور المؤتمر.

كانت هذه الفترة واحدة من أحلك الفترات في تاريخ تركمان العراق، تحت نظام سياسي تركماني منحرف ومغتصب:

- كانت قد سيطرة الأحزاب وقوات الأمن والبشمركة الكردية على جميع المناطق التركمانية.
- تم تهميش التركمان في الإدارة في جميع مناطقهم.
- تم جلب اعداد كبيرة من العائلات الكردية واسكانهم في المناطق التركمانية.
- تعرض التركمان للاعتقالات التعسفية والاختطافات والاغتيالات وجميع أنواع التفجيرات.

- تم تنظيم الانتخابات العراقية تحت السيطرة المطلقة للأحزاب الكردية وقوى الامن الكردية والبشمركة، وهم يدّعون ملكية جميع الاراضي التركمانية – تم وضع هذه الأراضي ضمن ما يسمى بكردستان في الدستور الكردي.

اقتصرت أنشطة النظام السياسي التركماني في هذه المرحلة على:

- بيانات صحفية من الجبهة التركمانية حول الأحداث اليومية بين الحين والأخر.
- تصريحات رئيس الجبهة التركمانية حول الأحداث اليومية بين الحين والأخر.
- المشاركة في الاحتفالات والمناسبات التذكارية، مثل:
  - احتفالات يوم الشهداء.
  - احتفالات الذكرى السنوية للأعياد، القومية التركمانية والمناسبات المهمة المتعلقة للجبهة التركمانية.
  - مشاركة سياسيي الجبهة التركمانية في احتفالات السفارة أو القنصلية التركية بالأعياد الوطنية التركية.

اتسمت فترتا أركيج في رئاسة الجهة التركمانية (٢٠٠٥–٢٠٠٨، ٢٠٠٨–٢٠١١) بالفساد المالي والإهمال المستمر لفروع الجبهة وغياب شبه كامل للأنشطة السياسية التركمانية.

تقزيم النظام السياسي التركماني وحل المجلس التركماني (مايس ٢٠١١ – تموز ٢٠١٦)

قام رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، بالتعاون مع حليفه السابق وعدوه الحالي، محمد فتح الله كولن،[٢] بتصفية عدد كبير من جنرالات وغيرهم من كبار الضباط

من الجيش التركي اعتبارًا من عام ٢٠٠٥. وفي السنوات اللاحقة، وصلت شعبية أردوغان إلى ذروتها، حيث حصل على ٥٠% من الأصوات في الانتخابات العامة ٢٠١١. بدأت الخلافات بين أردوغان وكولن نحو نهاية العقد الاول من القرن ٢١، والتي ظهرت على السطح عندما استدعي الحقوقيين الموالين لكولن رئيس جهاز المخابرات الوطنية لاردوغان في ٧ شباط ٢٠١٢.

كان قد تأخر الجزء الثاني من سلسلة المقالات لمؤسسة سويتم ثلاث سنوات، وذلك خوفا من انعكاسها السلبي على السياسة التركمانية ومن انتقام السلطات التركية من السياسة التركمانية. استمرت إساءة استخدام تركيا للنظام السياسي التركماني وازدادت الصعوبات التي يواجهها التركمان.

تم كتابة الجزء الثاني من سلسلة مقالات مؤسسة سويتم وتم الانتهاء منه في ٢٧ فبراير ٢٠١٣. كان العنوان الثانوي للمقالة هو "تركمان العراق ضحايا التبعية وتدهور السياسات الوطنية"، (مؤسسة سويتم ٢٠١٩: ٣٣-٤٢) وانتقد المقال سوء استخدام تركيا للنظام السياسي التركماني. وأُرسل هذا الجزء على نفس العناوين التي أرسل اليه الجزء الأول.

في أيار ٢٠١١ بناء على توجيهات من السفارة التركية في بغداد، والذي يعني من الحكومة التركية وليس الجيش التركي:

- تم حل المجلس التركماني.
- تم تغيير رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية دون تنظيم المؤتمر التركماني العام، وتم تعيين أرشد صالحي رئيسا للجبهة التركمانية.
- بدلا من المجلس التركماني، تم تشكيل مجموعة مزيفة متكونة من ستة أعضاء سمي بـ"ديوان المجلس التركماني":

- ليس للديوان اية نشاطات علنية.
- يحضر رئيس الديوان ومساعديه في البناية لقضاء وقت الفراغ او تناول القهوة والدردشة.
- يتقاضى اعضاء الديوان رواتبهم من تركيا بالدولار الأمريكي.

- للمرة الأولى، تَمَكن أردوغان من إدخال عدد قليل من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية.

تجدر الإشارة الى ان المكونات الرئيسية للنظام السياسي التركمان التركي الصنع، والتي تُحدد جميع أعضائها من قبل السلطات التركية، هي على النحو التالي:

- المؤتمر التركماني العام الذي ينتخب.
- المجلس التركماني الذي ينتخب.
- أعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية.
- رئيس الجبهة التركمانية.
- منظمات المجتمع المدني التركمانية، والتي تضم حوالي ٢٠ جمعية ومؤسسة ونقابة، ... الخ، ويديرها مدير.

عندما تم حل المجلس التركماني، كانت الأحزاب التركمانية ومنظمات المجتمع المدني والمثقفون التركمان يعملون منذ شهور عديدة على مشروع لبناء مجلس تركمان عام مستقل.

حدثت تغييرات جذرية في قناة تركمان ايلي الفضائية في نفس الفترة

- تم استبدال المذيع ورئيس المكتب الإخباري والطاقم الفني.
- بدأت القناة في البث بما يتماشى مع سياسات أردوغان الدينية.
- ازدادت البرامج الدينية والبرامج عن التاريخ والأمجاد العثمانية.

- بدأ السياسيون التركمان المقربون من أيديولوجية حزب العدالة والتنمية التركي، مثل حسن توران، بالظهور أكثر في البرامج التلفزيونية، وتم تهميش سياسيون تركمان اخرون، مثل حسن اوزمن.

كانت التناقضات والتنافس في سياسيات الحكومات التركية المختلفة والدوائر التركية التي تدير السياسة التركمانية تنعكس مباشرة وبشكل سلبي على النظام السياسي التركماني. بينما كان الجيش التركي يملي على الجبهة التركمانية عدم الاعتراف بالإدارة الكردية وعدم التعاون معها. أجبر أردوغان الجبهة التركمانية على التعاون مع الإدارة الكردية وقبول السياسة الكردية، بالأخص فيما يتعلق لمحافظة كركوك.

كما ان الجيش التركي اجبر الجبهة التركمانية على عدم التعاون مع الجماعات الدينية العراقية. بينما أجبر أردوغان الجبهة التركمانية على التعاون مع السياسيين الإسلاميين السنة والموالين له مثل طارق الهاشمي، مؤسس قائمة التجديد الذي كان نائب رئيس الجمهورية، واسامة النجيفي، رئيس جبهة الإنقاذ والتنمية والذي كان نائب لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب.

ضربة تركية أخرى للتركمان جاءت مع مشكلة السياسي الإسلامي العراقي طارق الهاشمي في أواخر عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٢. كان الهاشمي نائب رئيس جمهورية العراق ومؤسس قائمة التجديد. بعد إدانته بالقتل هرب من العراق واستقر في تركيا. تضامناً مع الهاشمي سحبت المجموعة السنية بقيادة إياد علاوي وزرائها من مجلس الوزراء.

طلبت حكومة أردوغان من الوزير التركماني في الحكومة العراقية، طورهان المفتي، الانسحاب من الحكومة العراقية آنذاك برئاسة نوري المالكي، لكن الوزير التركماني رفض

الانصياع. وكان يدعمه قسم كبير من الشعب التركماني. جاءت عقوبات حكومة اردوغان التركية على شكل تخفيض كبير في التمويل التركي للجبهة التركمانية، والتي شلّت الجبهة.

بعد أشهر قليلة من تشكيل اللجنة التنفيذية الجديدة للجبهة التركمانية في مايس ٢٠١١، نشبت الخلافات بين المجموعة الدينية الموالية لأردوغان والمجموعة المدعومة من قبل الجيش التركي، مما أدى إلى تعليق اجتماعات اللجنة التنفيذية. بعد ذلك، لم تجتمع اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية ابدا، باستثناء اجتماعات الزامية. على سبيل المثال، اجتماعات لاحتضان وإعلان القرارات التي اتخذتها السلطات التركية.

في هذه الفترة، كان وضع تركمان العراق كما يلي:

- استمرت انتهاكات حقوق الانسان الخاصة بهم مما زاد من صعوباتهم اليومية ومعاناتهم.
- ازداد تدهور النظام السياسي التركماني.
- ازدادت الهيمنة التركية على السياسيين التركمان والنظام السياسي التركماني. في الواقع، بقي التركمان مكتوفي الايادي وسياستهم أسيرة لدى السلطات التركية.

في ٢٢ نيسان ٢٠١٥، بدأت انتفاضة طلبة وشباب التركمان ردا على عدم كفاءة النظام السياسي التركماني واستمرار الانتهاكات الشديدة لحقوق الانسان التركمان. استولت مجموعة من الطلاب والشباب التركمان على مبنى المجلس التركماني في مدينة كركوك، مطالبين:

- استقالة أعضاء ديوان المجلس التركماني.
- إعادة بناء المجلس التركماني العام المستقل.

سلم الطلبة والشباب المنتفض بناية المجلس التركماني لمجموعة من ستة أحزاب تركمانية الذين تعهدوا على تحقيق مطالبهم. بدأت الأحزاب التركمانية الستة بجهود مكثفة لتحقيق اهداف طلبة وشباب التركمان.

معتبرا انتفاضة الطلاب والشباب التركمان حركة ضد الدولة التركية، بدأت الحكومة التركية في قمع الانتفاضة. تمكنت تركيا من القضاء على الانتفاضة في غضون ثلاثة أسابيع. وبالتالي، أبقت تركيا على النظام السياسي التركماني كما كان في حالته المنهارة. (مؤسسة سويتم ٢٠١٩: ١٧٥-١٨٢)

قبل انتفاضة الطلاب والشباب التركمان، كان السياسيون والأحزاب التركمانية والمثقفين التركمان يواصلون دون توقف محاولاتهم لتأسيس المجلس التركماني العام المستقل. يمكن اعتبار قمع انتفاضة طلاب وشباب التركمان من قبل الدولة التركية من أكبر الضربات للإرادة السياسية التركمانية، اذ توقف بعدها محاولات التركمان لتأسيس مجلس تركماني مستقل.

اقتصرت نشاطات النظام السياسي التركماني في هذه المرحلة على ما يلي:

- بيانات صحفية من الجبهة التركمانية حول أحداث الساعة.
- تصريحات رئيس الجبهة التركمانية حول احداث الساعة.

اسكات النظام السياسي التركماني المنهار (بعد ١٥ تموز ٢٠١٦)

رغم تغلغل أردوغان في اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية، وتفقيرها وتقليص نشاطاتها، كان الجيش التركي لا يزال هو المتحكم الرئيسي في النظام السياسي التركماني.

منذ بداية التسعينيات، بدأ فتح الله كولن بالتسلل إلى مؤسسات الجيش التركي، وكان تغلغله في جميع مؤسسات القوات المسلحة التركية ويتزايد يومًا بعد يوم. بدأ التعاون بين فتح الله كولن والجيش التركي ضد أردوغان في حوالي عام ٢٠١٠. كان قد وصل تسلل اتباع فتح الله كولن الى الجيش التركي إلى نقطة بحيث أصبح فيها قوياً بما يكفي ان يقود الانقلاب الفاشل في تموز ٢٠١٦، الى جانب الجمهوريين الذين كانوا يسيطرون على الجيش. مع فشل هذا الانقلاب، أعطى الجمهوريون وفتح الله كولن ذريعة لأردوغان لعدم إظهار الرحمة في تطهيرهم من جميع مؤسسات الدولة.

على الرغم من الدور الواضح لفتح الله كولن في المحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٥ تموز ٢٠١٦، تزعم بعض المصادر على ان أردوغان بالغ في دور كولن في المحاولة الانقلابية. غير ان تاريخ منظمة كولن، ولا سيما خطاباته وأسلوب وحجم تغلغله الى جميع مؤسسات الدولة التركية، بالخص المؤسسات الأمنية والعسكرية، يدعم وبشكل واضح فرضية دوره الرئيسي في تلك المحاولة الانقلابية. فيما يلي مقتطف من خطاب طويل لفتح الله كولن الذي بثته قناة آ تي في التلفزيونية التركية في ١٨ حزيران ، والذي ١٩٩٩ يمكن العثور عليه موقع يوتيوب على الشبكة العنكبوتية:

"انها مسالة الذهاب الى ابعد من ذلك، حيث التجول في شرايينهم الحيوية، وتعود دون ان تصاب او يشهروا بذلك، دون اكتشاف وجودنا. سواء كان من حيث القوة المالية في دولتهم او من حيث المصادر التي تمثل القوة، سواء كان من حيث مراكز العلم او الشرائح الكبيرة للمجتمع، او من حيث الوصول الى أكثرية الذين عندهم هذا الشعور وهذا الفكر، الى اللحظة التي يصلون فيها الى النقطة والقوام المعينين، من الضروري، وحتمي والزامي ان يستمروا في العمل بهذه الطريقة (السرية)" (كولن ١٩٩٩ آ (اقتباس)؛ انظر أيضا ١٩٩٩ ب).

بعد الانقلاب الفاشل تولى أردوغان ملف التركمان وإدارة النظام السياسي التركماني، بينما كان النظام السياسي التركماني، الذي كان قد أضعف من قبله منذ عام ٢٠١١. لم يعد النظام أكثر من كتابة على الورق.

في إطار التطهير الجذري للجمهوريين والكولينيين، بدأ أردوغان بمحاربة أرشد الصالحي، رئيس الجبهة التركمانية، الذي كان لايزال تحت سيطرة الجيش التركي. وبدأ الصالحي ينشر تصريحاته من حسابه على تويتر قائلاً: "ماذا ينفعك؟ ايها الحكومة التركية من محاربة أرشد صالحي؟

تم استدعاء الصالحي إلى أنقرة، ومن الواضح أنه تم تحذيره وتم فرض شروط عليه مقابل الحفاظ على منصبه كرئيس للجبهة التركمانية. بعد عودة الصالحي من أنقرة توقف عن نشر التصريحات الصحفية وكأنه اختفى من الساحة السياسية. في هذه المرحلة، توقفت جميع أنواع نشاطات النظام السياسي التركماني (الجبهة التركمانية والمجلس التركماني ومنظمات المجتمع المدني)، حتى البيانات الصحفية للجبهة التركمانية.

واصلت السلطات التركية إدارة عشرات مكاتب النظام السياسي التركماني ومئات الموظفين الذين يتلقون رواتب رمزية من تركيا بشكل مباشر.

كانت التغييرات التي طرأت على النظام السياسي التركماني خلال هذه الفترة ضد أبسط القواعد الإدارية ولم تُلتَزم بأي من مواد ميثاق الجبهة التركمانية، لكنها كانت تتماشى مع الرغبات المنحرفة للسياسة الوطنية التركية. على سبيل المثال:

- تم إجراء العديد من التغييرات في مؤسسات وفروع الجبهة التركمانية خلال النصف الأول من العام ٢٠١٩، والتي شملت الرؤساء والموظفين.

- في ٢٥ أيار ٢٠١٩ تم استبدال معظم أعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية، بمن فيهم رؤساء الفروع، بأفراد أكثر خضوعا للسلطات التركية.
- كانت هذه التغييرات كالعادة تقررها الجيش التركي قبل الانقلاب الفاشل، وأصبح اردوغان صاحب القرارات بعد الانقلاب. نظرا لأنه لا يمكن الإعلان عن هذه الحقائق، فتم الإعلان عنها بطريقة غير عقلانية ومبهمة. ذكر البيان الصحفي الذي نشرته الجبهة التركمانية في ٢٥ أيار ٢٠١٩ على أن التغييرات تمت من قبل اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية. هذا يعني أن أعضاء اللجنة التنفيذية أقالوا أنفسهم وعينوا أعضاء جدد. لم تكن هذه الاجراءات تخضع لأبسط القواعد الإدارية وتنتهك النظام الاساسي للجبهة التركمانية. وفقا للنظام الاساسي للجبهة التركمانية، يتم التعيينات او الاستبدال لأعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية من قبل المجلس التركماني ومن بين أعضاء المجلس التركماني.
- في ٢٨ اذار ٢٠٢١، تم استبدال رئيس الجبهة التركمانية من قبل انقرة. اذ حل السياسي التركماني من جماعة الإخوان المسلمين حسن توران محل القومي المحافظ أرشد صالحي.
- من اجل إضفاء الشرعية (المزيفة) على الإدارة واجراء التغييرات في النظام السياسي التركماني، كان الجيش التركي يختلق أسباب وإجراءات مختلفة، لكن اردوغان يجري التغييرات مباشرة بأوامر إدارية او استخباراتية، كما حدث في التغييرات المذكورة أعلاه والتغييرات الجذرية في النظام السياسي التركماني في عام ٢٠١١.

بعض العوامل التي تساعد تركيا على الهيمنة على تركمان العراق وعلى نظامهم السياسي

ان الطاعة العمياء لتركمان العراق للدولة التركية، وثقتهم المطلقة الخاطئة بأن تركيا تساعد تركمان العراق. وذلك للأسباب التالية:

- العوامل التاريخية والجيوسياسية.

فقدان المكانة الاجتماعية والسياسية الرفيعة بعد سقوط الدولة العثمانية، والتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان ولسياسات الاستيعاب التي أدت إلى العزلة والشعور بالوحدة عند تركمان العراق. دفعهم هذا الوضع الذي دفعهم الى الاعتماد على من تربطهم بهم صلة قرابة والذين لا يُنتظر منهم الإساءة. هذا ينطبق على المجتمعات ذو الأصول التركية الأخرى في دول المنطقة.

- امتلاك الاستخبارات التركية للإعلام التركماني وإدارتها له وغياب الاعلام التركماني المستقل.
- غياب الثقافة السياسية عند تركمان العراق نتيجة:
  - غياب النظام الديمقراطي والعقلية الديمقراطية في المنطقة بشكل عام وعقود من الحكم الاستبدادي في العراق.
  - غياب المؤسسات السياسية والثقافية والاعلامية المستقلة للتركمان منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١، وحرمانهم من التعليم باللغة الأم.
  - التعرض لسياسات القمع والاستيعاب لفترة طويلة.

بما أن إدارة النظام السياسي التركماني العراقي من قبل السلطات التركية غير قانونية وغير شرعية، تقوم بها أجهزة الاستخبارات التركية او الجيش التركي. لذلك، فان الأغلبية الساحقة من المواطنين التركمان لا تعرف حقيقة ان الدولة التركية تسيء معاملتهم. إضافة الى ذلك، أزال هذا الوضع الرادع الإداري والقانوني أمام السلطات التركية في سوء إدارة النظام السياسي التركماني والسياسة التركمانية والشعب التركماني.

ان عجز الدولة العراقية وصمت المجتمع الدولي يساعدان تركيا على التدخل في الشؤون الداخلية للعراق والسيطرة على تركمان العراق واستغلالهم.

هناك العديد من المؤسسات والمنظمات سواء التابعة او غير التابعة للجبهة التركمانية وجميعها تُدار من قبل الدولة التركية، وفيهم اعداد كبيرة من الموظفين والعاملين التركمان. على سبيل المثال، هناك العشرات من المنظمات المجتمع المدني المصطنعة، كل منها لديها بضعة موظفين وليس لها أي نشاط. يتقاضى العاملين في هذه المؤسسات والمنظمات اجورا صغيرة تتراوح بين ١٠٠ دولار و١٥٠ دولار من الدولة التركية، وهي مبالغ جيدة للأسر الفقيرة والعاملين غير المؤهلين في ظل تدهور الوضع الاقتصادي في العراق.

يعتبر المواطن التركماني هذه السياسة التركية بمثابة دعم للشعب التركماني. يقوم هؤلاء العاملين بالدفاع عن السياسة التركية تجاه التركمان، ويشكلون بوقًا إعلاميًا ودعائيا لتركيا، ويعملون على معارضة ومقاومة ومنع وإسكات التركمان الذين ينتقدون السياسة التركية تجاه التركمان.

لا تتردد تركيا في استخدام وسائل عقابية مجحفة ومؤذية لإسكات معارضي سياستها تجاه التركمان وفي المحافظة على استمرار سيطرتها على السياسة التركمانية والشعب التركماني، على سبيل المثال، الترهيب والتشهير الإعلامي والحرب النفسية والطرد من العمل وقطع التمويل.

الاستنتاجات

تقدم هذه الدراسة مراحل تأسيس النظام السياسي التركماني تحت سيطرة الدولة التركية وسير العمل فيه على شكل فترات زمنية. وتبحث في اهداف السياسة التركية تجاه تركمان العراق، ويحلل التدهور المستمر للسياسة التركمانية وأوضاع حقوق الانسان للتركمان. كما تقيم التغييرات الجيوسياسية الناتجة عن المشاكل المصاحبة للتغييرات في العراق، على تركمان العراق زعلى السياسات التركية جاه التركمان.

تأسس النظام السياسي التركماني في تركيا وظل تحت سيطرة السلطات التركية هيمنت عليه السلطات التركية وبدوره هيمنت تركيا على مصير الشعب التركماني. تم استغلال النظام في سياق السياسة الوطنية التركية وبما يتماشى مع المصالح التركية.

من اجل تحقيق هذه السياسة، استخدمت تركيا عددا كبيرا من التركمان الموالين لها وأساليب عقابية قمعية جائرة ضد أولئك الذين يرفضون السياسة التركية. لم يتمكن النظام السياسي التركماني من الوقوف على قدميه منذ تأسيسه.

غياب الإعلام التركماني الذي ادى الى عدم تطور الثقافة السياسية عند الفرد التركماني وأبقى على ضعف التماسك السياسي في المجتمع التركماني. ومن اهم سلبيات هذا الوضع هي:

- غياب العمل الجماعي الذي يتطلبه العمل المؤسساتي.
- عدم القدرة على جذب الناخبين إلى صناديق الاقتراع.
- التوزيع غير البَنّاء لأصوات الناخبين.
- فوز عدد قليل من المرشحين غير الاكفاء.

يمكن تقسيم الإدارة غير الشرعية للنظام السياسي التركماني من قبل الدولة التركية ومن حيث الدوائر الحكومية التركية المسؤولة وفترة إدارتها إلى أربع مراحل، وهي:

- وزارة الخارجية والاستخبارات (١٩٩١-١٩٩٧)
- الجيش التركي (١٩٩٧-٢٠١١)
- الجيش التركي والحكومة التركية (رجب طيب أردوغان) (٢٠١١-٢٠١٦)
- رجب طيب أردوغان (من عام ٢٠١٦)

الجهات التي انتهكت حقوق الانسان لتركمان العراق:

- الحكومات العراقية المتتالية (١٩٢١-١٩٦٨)
- نظام البعث (١٩٧٠ – ٢٠٠٣)
- السلطات الكردية (في أربيل ١٩٩١-٢٠٠٣، في جميع المناطق التركمانية ٢٠٠٣ – ٢٠١٧)
- الدولة التركية (منذ ١٩٩١)
- المتطرفون الدينيون وما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش) (بعد سقوط نظام البعث في نيسان عام ٢٠٠٣)

اتبعت تركيا هذه السياسة الهدامة تجاه تركمان العراق، رغم أن تركمان العراق:

- لهم صلة قرابة مع الدولة التركية، اذ يعتبرون أبناء عمومة.
- كانوا ولايزالون في وضع يرثى له بسبب عقود من التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان.
- يعتمدون على الدولة التركية ويثقون بها.
- يرون في الدولة التركية المنقذ الوحيد لهم.

الدولة التركية مسؤولة عما يلي:

- إعاقة إنشاء وتطوير المؤسسات التركمانية السياسية والاستراتيجية والثقافية المحترفة والمستقلة. ان المؤسسات التركمانية السياسية منها وغير السياسية تفتقر اليوم ليس فقط المتطلبات الأساسية لمؤسسة متخصصة، بل الى ابسط المتطلبات التي يجب ان تتصف بها اية مؤسسة بسيطة.
- الفشل السياسي لتركمان العراق وغيابهم عن الساحة السياسية العراقية وعدم حصولهم على حقوقهم المغتصبة و استمرار انتهاكات حقوق الانسان للتركمان.
- بناء على ذلك، تكون تركيا تلعب دورا كبيرا في صهر واستيعاب تركمان العراق.

شيث جرجيس هو رئيس مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق
مقرها في هولندا
البريد الالكتروني soitm@turkmen.nl
باللغة الهولندية (Stichting Onderzoekscentrum Iraaks Turkmeense Mensenrechten (SOITM))

حواشي

١. النظام السياسي التركماني يعني المجلس التركماني والجبهة التركمانية والأحزاب التركمانية ومنظمات المجتمع المدني التركماني

٢. محمد فتح الله كولن، هو رئيس منظمة دينية إسلامية تُعرف باسم منظمة "جماعة الخدمة (هيزمت قورولوشو 'جماعت')، مع ذلك، تمكن كولن، عن طريق تابعيه، بالنفوذ الى جميع دوائر الدولة التركية، ولاسيما المؤسسات العسكرية والأجهزة الأمنية. يعتبر كولن المشتبه الرئيسي في تنظيم المحاولة الانقلابية ١٥ تموز ٢٠١٦ في تركيا.

(*Sheth Jerjis is Chairperson of the Iraqi Turkmen Human Rights Research Foundation* (Stichting Onderzoekscentrum Iraaks Turkmeense Mensenrechten (*SOITM*) *in Dutch*) *based in Nijmegen, the Netherlands.* *s.jerjis@kpnmail.nl* *soitm@turkmen.nl*)

المراجع – فهرست

البرلمان الأوروبي (٢٠١٣)، "Iraq: the plight of minority groups, including the Iraqi Turkmen" [العراق: محنة الأقليات، بما في ذلك تركمان العراق] قرار البرلمان الأوروبي الصادر في ١٤ آذار ٢٠١٣ بتاريخ (٢٥٦٢/٢٠١٣) (آر أس بي)). www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-7-2013-0101_EN.html

بطاطو، هـ. (١٩٧٨)، "The old social classes and the Revolutionary Movements of Iraq" [الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق]، مطبعة جامعة برينستون، نيو جيرسي، ص ٩١٣-٩٢١.

تقرير من أربع منظمات دولية (٢٠١٥)، "Between the millstones: the state of Iraq's minorities since the fall of Mosul" [بين أحجار الرحى: وضع الأقليات في العراق منذ سقوط الموصل] تقرير معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، مجموعة حقوق الأقليات الدولية، لا سلام بدون عدالة ومنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، ص ١٩.

reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/MRG_Rep_Iraq_ONLINE.pdf

جرجيس ش. (٢٠٢٠)، "The Religious Doctrines of the Iraqi Turkmen: a Focus on the Shia Turkmen" [المذاهب الدينية عند تركمان العراق: التركمان الشيعة"، منتدى الجغرافية السياسية الاثنية] جلد رقم ٨، عدد ١، ٢٠٢٠ خريف، ١٤٦-١٦٢.

جمعية الأطباء التركمان العراقيين (٢٠١٥)، "The current human rights situation for Iraqi Turkmen 2014-2015" [واقع حقوق الإنسان الحالي لتركمان العراق ٢٠١٤ – ٢٠١٥] تقرير مقدم إلى وزارة الخارجية الدنماركية.

الصمانجي ع. ق.، (١٩٩٩) "التاريخ السياسي لتركمان العراق"؛ الطبعة الأولى (دار الساقي، بيروت) ص ٢٠٩–٢١٦، ٢٣٠.

_____ (٢٠١٥) "جولة في أروقة السياسة ... أكثر من حوار صريح مع السياسي التركماني عزيز قادر السمنجي" (جولة في دهاليز السياسة .. حوار أكثر من صريح، مع السياسي التركماني الأستاذ عزيز قادر الصمانجي) مقابلة مع السياسي والكاتب التركماني عزيز قادر الصمانجي أجراها الكاتب التركماني نصرت مردان ٢٠١٥. www.turkmen.nl/1A_Others/ak-alturkmani.pdf

كولن، فتح الله م. (١٩٩٩)، " Gülen'in 1999'da yayınlanan olay videosu: "Sivilirsek sonumuz Cezayir gibi olur" (فيديو كولن المفاجئ لعام ١٩٩٩: اذا انكشفنا، فسننتهي مثل الجزائر) www.youtube.com/watch?v=7Y_cLmsmOuY "كولن ١٩٩٩ آ"

_____ (١٩٩٩)، Fethullah Gülen Devleti Nasıl ele Geçireceklerini Anlatıyor (فتح الله كولن يشرح كيف يسيطرون على الدولة) www.youtube.com/watch?v=Sdn9YPJMyV8 "كولن ١٩٩٩ ب"

لالاني م. (٢٠١٠)، "Still Targeted: Continued Persecution of Iraq's Minorities" [لا يزال مستهدفًا: استمرار اضطهاد الأقليات في العراق] المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، ص ٢٥. https://minorityrights.org/wp-content/uploads/old-site-downloads/download-942-Download-this-report-in-ENGLISH.pdf

مجموعة الازمات الدولية (٢٠١٨)، "Reviving UN Mediation on Iraq's Disputed Internal Boundaries" [إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق] تقرير الشرق الأوسط رقم ١٩٤| ١٤ كانون الاول ٢٠١٨، ص ٨، الحواشي ٢٥

مجموعة حقوق الأقليات الدولية (٢٠١٥)، "Turkmen" [التركمان]، تشرين الثاني ٢٠١٥

معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (٢٠١٣)، "Iraq's minorities and other vulnerable groups: legal framework, documentation and human rights, may 2013"

[الأقليات العراقية والمجاميع الضعيفة الأخرى: الإطار القانوني والتوثيق وحقوق الإنسان، مايس ٢٠١٣] من قبل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، بغداد. الصفحة ١٤٣. http://ezidis.org/wp-content/uploads/2018/03/MinorityHB_EN.pdf

هيومان رايتس ووتش (٢٠١٥)، "After Liberation Came Destruction: Iraqi Militias and the Aftermath of Amerli" [بعد الدمار جاء التحرير: الميليشيات العراقية وآثار أمرلي] تقرير هيومن راتش ووتش، ٢٠١٥، ص ١٩، https://www.hrw.org/sites/default/files/reports /iraq0315_forUpload.pdf

مؤسسة سويتم (٢٠٠٩)، "Obstacles preventing the use of mother tongue in Iraqi Turkmen education" ["العقبات التي تحول دون استخدام اللغة الأم في التعليم التركماني العراقي] تقرير مقدم إلى آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، مجلس حقوق الإنسان، الجلسة الثانية، ١٠-١٤ آب ٢٠٠٩.

مؤسسة سويتم (٢٠١٣)، "Summary of confiscation of the land and demographic changes of the Iraqi Turkmen region" [ملخص مصادرة الأراضي والتغيرات الديموغرافية لمنطقة تركمان العراق]، ١ تموز ٢٠١٣ .

_____ (٢٠١٧)، "At the mercy of the Kurdish parties Turkmen are subjected to constant terror" [تحت رحمة الأحزاب الكردية التركمان يتعرضون لإرهاب دائم] بيان صحفي لمؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق، ٢٩ نيسان ٢٠١٧، www.turkmen.nl/1A_soitm/PR.4-D2917e.pdf

_____ (٢٠١٩)، "Turkey's Iraqi Turkmen Policy: Merciless Exploitation and Violation of International Law" [السياسة التركية تجاه تركمان العراق: استغلال بدون رحمة وانتهاك للقانون الدولي] منشورات سويتم، مطبعة بندا، نايمخن، ص ٦٨-٧١، ١٢٩-١٣٣، ١٦٢-١٦٣، ٢٧-٣٢، ٣٣-٤٢، ١٧٥-١٨٢.

(Appendix) الملحق

صورة رقم ١، بيان صحفي لمؤسسة سويتم بعنوان "العنف ضد تركمان العراق (الجزء الثاني): تحت رحمة الأحزاب الكردية تتعرض التركمان للإرهاب المستمر"، ٢٩ نيسان ٢٠١٧.

Iraqi SOITM
Turkmen Human Rights
Research foundation
soitm@turkmen.nl, www.turkmen.nl
www.turkmentribune.com

تاريخ: ٢٩ نيسان ٢٠١٧
عدد: تقر ٤ – ت ١٧٢٩

تقرير صحفي

تحت رحمة الاحزاب الكردية تتعرض التركمان للإرهاب المستمر

في مساء يوم ١١ آذار من العام الحالي، وفي حوالي الساعة السابعة مساء، قامت مجموعة مسلحة من الرجال الملثمين يرتدون الزي الكردي يتراوح عددهم (٧–٨) ويتحدثون باللغة الكردية، باقتحام مسكن المواطن م. م. في حي بريادي في مدينة كركوك، مدعيين بأنهم من قوى الامن الكردية (الآسايش) وهم بصدد البحث عن الأسلحة في البيت. ولكنهم بادروا الى حجز افراد الاسرة في احدى الغرف تحت تهديد السلاح وقاموا بسرقة موجودات البيت من الأموال والمخشلات الذهبية والاشياء الثمينة الأخرى ففروا هاربين دون ان يعترضهم احد لا من القوى الامنية التي تمسك المدينة ولا من الاسايش الذين يعرفون كل كبيرة وصغيرة فيها!

كما تعرضت في فترة قصيرة بيوت تركمانية اخرى الى حالات مشابهة وبنفس سيناريوهات على سبيل المثال:

- بيت السيد أ. ش. في مساء يوم ١٤ مارس ٢٠١٧ في حي غرناطة.
- بيت السيد س. هـ. في ٦ كانون الأول ٢٠١٦ في منطقة ساحة الاحتفالات.

تلك هي بعض من الحوادث، عدا حوادث الخطف والاغتيال وانتهاكات اخرى، التي يتعرض لها التركمان بشكل مستمر في مدينة كركوك، ومنذ سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣ في ظل الضروف العراقية غير المستقر سياسيا وامنيا وتحت سيطرة وسطوة الاحزاب الكردية وميليشياتها التي تخضع لها المناطق التركمانية، التي بات الكرد فيها يتحكمون بجميع مراكز القوى والادارة. ناهيك عن ادعاء الاحزاب الكردية بملكية جميع الاراضي التركمانية تقريبا.

امام هذه الانتهاكات الخطيرة لأبناء المكون التركماني في مدينة كركوك الغنية بالنفط، ذات التنوع الاثني يتحتم على الحكومة المركزية العراقية والمجتمع الدولي وبالاخص الولايات المتحدة الامريكية والتحالف الدولي ومكتب الامم المتحدة في العراق للتدخل وذلك للحد من اضطهاد المكونات غير الكردية وبالاخص التركمان في مدينة كركوك بعد ان اصبحت حكومة الاقليم تنتهج سياسة عنصرية ما تشير الى انتهاكات التطهير العرقي وينذر بارتكاب مجازر مستقبلا.

الصورة رقم ٢، الصفحة ٥٥ من مقال بعنوان "عملية الأيادي النظيفة في السياسة العراقية: الحزب الوطني التركماني تحت المجهر" نشرته مجلة نقطة التركية بتاريخ ٣١ مارت ٦ نيسان ١٩٩٦.

DÜNYA

IRAK POLİTİKASINDA TEMİZ ELLER OPERASYONU...

Milli Türkmen Partisi mercek altında

Türkiye, Irak politikasında temiz eller operasyonu yapıyor. Irak Milli Türkmen Partisi Başkanı Muzaffer Arslan ve yakın çevresi mercek altında. Ortaya atılan iddialar, tüyler ürpertici nitelikte. Irak Türk toplumunun uzun süredir neden Muzaffer Arslan ve ekibinden yaka silktiği ve neden birçok Iraklı Türkün siyasetten uzak kalmaya çalıştığı da bu iddiaların ışığında daha iyi anlaşılıyor.

Kıvanç Gafip ÖVER

Ankara'da bulunan bir resmi binanın üst katlarından birinde bulunan toplantı odası o gün ağzına kadar doluydu. Toplantıya katılanlar arasında Irak Türk toplumunun önde gelenleri ile devletin farklı bakanlıklarına bağlı bazı birimlerin en üst düzey yetkilileri bulunuyordu. Irak toplumunun geleceğine katkıda bulunma amacı ile yapılan toplantı bir anda bir sinir savaşına dönüştü. Zaten büyük bir gerilim ile başlayan toplantı, bir anda hesap sorma yarışı hâlini aldı.

Toplantıya katılan resmi yetkililerden biri, kendisini daha fazla tutamayarak Irak Milli Türkmen Partisi (IMTP) Başkanı Muzaffer Arslan'a bağırmaya başladı: "Hırsızsın, hepiniz hırsızsınız. Bu mu sizin milli davadan anladığınız? Bunlar mı sizin milli davanız için yaptıklarınız? Artık yeter, kokuca devleti gücü bırakıp uzun yapıklanmıza mı uğrayacak? Hem bir şey yapmıyorsunuz, hem de yapacak olanları engelliyorsunuz." Bu toplantıda söz konusu yetkiliyi böyle davranmaya iten neden neydi?

Bu soruya yanıt vermek için yıllar öncesine dönüp Muzaffer Arslan ve çevresinin Türkiye'ye gelmelerinden bu yana katettikleri mesafeye bakmak gerekiyor. Ama önce gençeşe bir parantez açmanın yararı var. Evet, Ankara yeni ve farklı bir yolsuzluk iddiası ile çalkalanıyor. Söz konusu yolsuzluk iddiaları, doğrudan Türkiye'nin ulusal çıkarları ve Iraklı Türk toplumunun geleceği ile ilgili. Körfez Savaşı ile birlikte Kuzey Irak'taki Türkmenlerin varlığını keşfeden Ankara'da şu anda devletin farklı kuruluşlarına bağlı çok sayıda birim, Arslan ve çevresi hakkında dosyalar hazırlıyor.

Büyük bir gizlilik içinde yürütülen soruşturmaların ilk sonuçlarına göre, Muzaffer Arslan ve çevresi devletin Kuzey Irak için seferber ettiği mali ve siyasi olanakları istismar ediyor. Söz konusu soruşturmalarda Arslan'ın yanı sıra en çok geçen isimler Hasan Özmen, Yaşar İmamoğlu, Aydın Bayatlı ve Necdettin Kocapoğlu.

Arslan'ın 1980'lerin sonunda dönemin ANAP Ankara Milletvekili Halil Şivgın ile tanışması hayatının dönüm noktalarından biri oluyor. Arslan'ın ateşli konuşmalarını ve idealist tavırlarını beğenen Şivgın onun Kayseri'den Ankara'ya atanmasını sağlıyor. Şu anda Ankara Trafik Hastanesi'nden bayhekim yardımcısı maaşlı olan Arslan'ın hayatındaki dönüm noktalarından bir diğeri ise Körfez Savaşı sırasında Kuzey Irak'taki Türkmenler'in savaş ekonomik durumlarının güçlendirilmesi için

الصورة رقم ٣، الصفحة ٥٦ من مقال بعنوان "عملية الأيادي النظيفة في السياسة العراقية: الحزب الوطني التركماني تحت المجهر" نشرته مجلة نقطة التركية بتاريخ ٣١ مارت ٦ نيسان ١٩٩٦.

Necmettin Kasapoğlu

Muzaffer Arslan

Hasan Özmen

büyük bir özveri ile çalışan Oğuz Gürgür (Riyaz Sarıkahya) ile tanışması. Genç olması, tahsili ve başlangıçtaki olumlu tavırları, Arslan'a siyasetin kapılarını açıyor. Böylece, Türkmen toplumu o güne kadar varlığından haberdar olmadığı Arslan'ı tanıyıp kabulleniyor.

Bu dönemde, Türkmenler arasında Kör Hasan olarak da tanınan Hasan Özmen'in devreye girdiğini görüyoruz. Özmen, Şam tarafından Irak rejimine karşı Suriye'de yedekte bekletilen Türkmen lider İzzettin Kocava'nın yanına "ofisboy" olarak girerek getir götür işlerine bakıyor. Ama sert kişiliği ile tanınan Kocava, Özmen'i sık sık dövüyor. Özmen'in Suriye gizli servisi El Muhabarat El Syria ile tanışmasının da bu yıllara rastladığı öne sürülüyor.

Diğer önemli bir Türkmen lideri Said Ketene ise Özmen'in iyiniyetli olduğu için kullanıldığını düşünüp, biraz da Kocava'dan dayak yemesine son vermek için Özmen'i Türkiye'ye getiriyor. Özmen, Türk vatandaşı oluyor. Daha sonra Muzaffer Arslan ile tanışması, onu IMTP'nin üst düzey kademelerine taşıyor. Bu hızlı yükselişin ardından, zamanında kendisine büyük emeği geçen Said Ketene'yi hain ilan ediyor. Özmen ile birlikte Türkiye'ye getirilen ve Özmen'in aracılığı ile IMTP'ye giren Türkmen, Göz Doktoru Aydın Bayatlı ise Irak'ta yaşadığı dönemde BAAS üyesi ve hızlı bir Saddamcı olarak tanınıyor.

1980'lerin sonunda temasa girdiği Mısırlılar sayesinde yasadışı yollardan küçük bir servet kazandığı iddia edilen Mühendis Yaşar İmamoğlu ise Irak'ta edindiği bütün gayrimenkulleri satarak Türkiye'ye dönüyor. Burada önemli bir nokta var. Irak'tan Türkiye'ye göçen Türkmenler, mal varlıklarını Araplar'a veya Kürtler'e satmıyorlar. Ya bir Türkmen'e devrediyorlar ya da terkediyorlar. Türkmen için bu tavır, yıllarca kendilerini asimile etmeye çalışan Arap ve Kürtler'e karşı bir tepki. İmamoğlu, bu teamüle uymuyor. Türkiye'ye geldikten sonra silah ticareti ile de uğraştığı öne sürülen ve 1991'de IMTP'ye giren İmamoğlu, daha sonda dört kardeşini daha Irak'tan Türkiye'ye getirip Türk vatandaşlığına geçiriyor. Bugün bu kardeşler Danimarka'da "siyasi mülteci" olarak yaşıyor...

Arslan'ın 1991'den itibaren IMTP'yi Türkmen toplumunun tek temsilcisi olarak göstermek için yoğun çaba harcadığı dikkat çekiyor. Arslan ve çevresinin varlığı çok sayıda Türkmen'in, siyasetten uzak durmasına neden oluyor. 1995 yılının başlarında tabandan gelen baskı üzerine IMTP, Türkmen Birlik Partisi ve Erbil'in önde gelen Türkmen aileleri ile birlikte Nisan 1995'de Türkmen Cephesi'nin kurulmasına "kerhen" razı oluyor.

IMTP yönetimi bu konuda büyük kaygılar taşıyor. Birincisi, Ankara'nın Türkmenler'e yapacağı yardımlar artık IMTP üzerinden yürümeyecekti ki, bu ciddi bir para kaybı anlamına geliyordu. İkincisi ise Türkmen toplumu Arslan ve çevresinden memnun değildi.

Dosyalardaki iddia. Cephe'nin kurulduğu andan itibaren IMTP bu yeni oluşumu baltalamak için elinden geleni yapıyor. Hatta el altından cephe karşıtı bildiriler dağıttığı bile iddia ediliyor. Arslan ve çevresi için öncelikle, cephenin sona erdirilmesi ve eski maddi imkanlara kavuşulması gerekiyordu. Bunun nedenini anlamak için Arslan ve adamlarının dosyalara intikal eden mal varlıklarına ve iddialara bakmak yeterli.

Türkmen Cephesi'nin kasasında bulunan 180 bin doların gerçek amacın dışında ve keyfi olarak harcandığı öne sürülüyor. 180 bin dolar yüzünden Muzaffer Arslan'ın dönemin Türkmen Cephesi Başkanı Turhan Ketene ile katıldığı çakıldığı da söz konusu iddialar arasında. Bu durum, Türkmen tabanında "rant kavgası" olarak yorumlanıyor. Ketene-Arslan uyuşmazlığının bir nedeni daha var; Arslan, Ketene'yi Talabani ile tanıştırıyor. Bundan sonra Talabani kendisine direkt mutahap olarak Ketene'yi seçiyor. Devredışı bırakılmış olmak Arslan'a ağır geliyor ve Ketene'nin kuyusunu kazmaya başlıyor.

Bunun üzerine Ketene, Kuzey Irak'ta bulunduğu dönem zarfında güvenliğinin sağlanması için Talabani'ye bağlı 40 peşmerge tarafından korunmaya başlıyor. Türkmen toplumu arasında Talabani'nin himayesinde olduğu söylenen Arslan, bugün eski "nohut oda, bakla sofra" günlerinden çok uzak. Kardeşi ve kayınbiraderi üzerine de birçok gayrimenkulün kayıtlı olduğu öne sürülüyor. Hatta Arslan'ın Side ve Antalya'da iki otelin de gizli ortağı olduğu iddia ediliyor.

Arslan'ın kardeşlerinden Samih'in 1991 yılında göç dalgası ile Türkiye'ye geldiği ve altı ay sonra Irak'a döndüğü biliniyor. Samih bugün Musul Üniversitesi Veterinerlik Fakültesi Dekanı... Bayatlı Konya'daki yedi katlı hastanenin ve Özmen'de Ankara, İstanbul ve Adana'da çok sayıda lüks dairenin sahi-

Yaşar İmamoğlu

صورة رقم ٤. جريدة توركمن ايلي، "الجبهة التركمانية العراقية أبدت استعدادها للمشاركة في الحكومة الرابعة لحكومة إقليم كردستان"، العدد بتاريخ ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٠.

حزب توركمن أيلي يقيم منقبة نبوية

عقد وفد الجبهة التركمانية برئاسة السيد كنعان شاكر عزيراغالي عضو الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية وعضوية السيد جمال شان عضو الهيئة التنفيذية وكالة واسعد اربيل رئيس هيئة المتابعة امس مباحثات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بشأن مشاركة الجبهة في التشكيلة الوزارية الرابعة.

وقد ضم وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني السادة جوهر شامق سكرتير المكتب السياسي للحزب وفاضل ميراني عضو المكتب السياسي ومسعود صالبي مسؤول مكتب التنظيمات وعبدالله اكرين مسؤول مركز الدراسات والاعداد الحزبي.

وقد جرى بحث وجهات النظر فيما يتعلق بمشاركة الجبهة التركمانية في الادارة المحلية. هذا وستواصل الجبهة التركمانية التي وافقت مبدئياً على المشاركة في الادارة المحلية مباحثاتها بهذا الشأن مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

تاريخ ١٧ / ١ / ٢٠٠٠ حضر السيد وداد والسيد عادل شريف والذي أقدم النظام

ملحوظة: هل لديك أي تعليق على مقال شيث جرجس؟ الرجاء إرسال هذه إلى info@ethnogeopolitics.org، أو عن طريق نموذج الاتصال على www.ethnogeopolitics.org

NB: do you have any comments on S. Jerjis' article in Arabic? Please send these to info@ethnogeopolitics.org, or by contact form at www.ethnogeopolitics.org.

(*Advertisement*)

السياسة التركية تجاه تركمان العراق

استغلال بدون رحمة وانتهاك للقانون الدولي (الطبعة العربية)

من اصدارات مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق

الناشر: مؤسسة سويتم
تاريخ النشر: كانون الثاني ٢٠١٩
اللغة: العربية
الابعاد: ١٣٥ - ١٩٥ ملم
الطبعة: الاولى
عدد الصفحات: ٢١٦ صفحة
رقم ردمك: 978-90-9033019-8
المطبعة: بندا للطباعة
السعر: ٤٠ يورو
علوان، المقدمة والفهرست: ١٧ والمحتوى ١٩٩ صفحة
يرجى الملاحظة أن سعر الشحن قد يختلف تبعا لبلد إقامتك
يطلب من مؤسسة سويتم

WhatsApp\Viber 0031 (0)6 16 26 25 86
Email: soitm@turkmen.nl

حول كتاب "السياسة التركية تجاه تركمان العراق"

إن التركمان في العراق واحد من المجتمعات من الاصول التركية الذين يعيشون في العديد من البلدان المجاورة لتركيا.

العداء والكراهية التي ظهرت تجاه العثمانيين في العقود التي سبقت سقوط الامبراطورية انعكست على هذه المجتمعات ذو الاصول التركية في البلدان التي أنشئت بعد تفكك الامبراطورية العثمانية، والتي كانت جميعها تحكمها حكومات غير تركية. تعرض الأتراك في البلقان إلى مجازر، وفي اليونان لا تزالون محرمين من حقوقهم الاثنية، وفي البلدان العربية، إنهم مهمشون ويتعرضون لسياسات استيعاب خطيرة، كما في حالة تركمان العراق وتركمان سورية.

لم يكن أمام هذه المجتمعات المعرضة للاضطهاد خيار آخر سوى اعتبار تركيا المنقذ الوحيد لهم، واخضعوا أنفسهم لتركيا، الذى ادى في الوقت نفسه الى ازدياد العداء ضدهم وحرمانهم من إمكانية الحصول على مساعدات من أية قوة وطنية أو إقليمية أو دولية أخرى.

وفي الجانب الآخر، لم تكن لتركيا القدرة ولا النية على مساعدة هذه المجتمعات من الأصول التركية، على العكس، بقيت تركيا لا تبالي بمعاناتهم بل تستغلهم لمصالحها مستفيدة من طاعتهم العمياء للدولة التركية.

يقدم هذا الكتاب تاريخ ثلاثة عقود من السياسة التركية تجاه تركمان العراق، والتي يمكن اعتبارها نظرة حية للسياسة التركية تجاه تلك المجتمعات من الأصول التركية في البلدان المجاورة لتركيا.

(*Advertisement*)

Turkey's Iraqi Turkmen Policy

Merciless Exploitation and Violation of International Law

By Iraqi Turkmen Human Rights Research Foundation (SOITM Foundation)

Publisher:	SOITM Foundation
Published:	January 2019
Language:	**English**
Format:	135 x 195 mm
Edition:	First
Extent:	200 pages
ISBN:	978-90-9031494-5
Imprint:	Benda printing
Price:	40 Euro

xxiii + 186 pp. a map

Please note that the price of shipping may vary depending on your country of residence

Requested from SOITM Foundation
WhatsApp\Viber 0031 (0)6 16 26 25 86
Email: soitm@turkmen.nl

About "Turkey's Iraqi Turkmen Policy"

The Turkmen in Iraq are of ethnic Turkic communities living in several countries neighboring Turkey.

The animosity and the hatred that had developed towards the Ottomans in the later decades of the Empire reflected onto those Turkic origin communities in the newly created countries after the Ottomans dismembered, which all were ruled by non-Turkish governments. The Turkic communities in the Balkans were exposed to massacres, in Greece they are still deprived of their ethnic rights, and in the Arabic countries, they are marginalized and exposed to serious assimilation policies, as in the cases of the Iraqi and Syrian Turkmen.

These suppressed communities had no other choice than to consider Turkey as their only rescuer and subjugate themselves to Turkey. At the same time, this has increased the animosity against them in their new countries and removed the possibility of getting help from any other national, regional or international powers.

On the other side, Turkey had neither ability nor intention to help these Turkic communities, in contrary, Turkey remain inattentive to their sufferings, even misused these communities benefiting from their blind obedience.

This book presents the history of 3 decades of the Turkish policy towards the Turkmen of Iraq, which can be considered a vivid view of the Turkish relation with Turkic communities in the neighboring countries.